جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية (من وجهة نظر شركات التدقيق)

خلدون عبد الناصر علي قاضي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441هـ / 2020م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية (من وجهة نظر شركات التدقيق)

إعداد

خلدون عبد الناصر علي قاضي

المشرف: د. أكرم رحال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

1441هـ / 2020م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية (من وجهة نظر شركات التدقيق)

اسم الطالب: خلدون عبد الناصر علي قاضي

الرقم الجامعي: (21611657)

المشرف: د. أكرم رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /2020م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. **رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رحال التوقيع:.....**
2. **ممتحناً داخلياً: د. فراس بركات التوقيع:.....**
3. **ممتحناً خارجياً: د. عبد الفتاح السرطاوي التوقيع:.....**

القدس – فلسطين

1441هـ -2020م

الإهداء

إلى معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين ... محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تمنيت أن يشاركني لحظات النجاح... والدي العزيز رحمة الله

إلى حبا أهواه وقلبا أعشق دنياه يا شمسا تشرق في أفقي يا وردا في العمر شذاة يا كل الدنيا يا أملي أنت الإخلاص ومعناه ماذا أهديك من الدنيا قلبي أم عيني روحي أنفاسي أم عمري والكل قليل أواه...

أمي الحبيبة

إلى من هم سندي وظهري في هذه الحياة ومن هم أقرب إلى من روحي إلى روافد الوفاء أولئك الذين كانوا خير عونا لي في مسيرتي ... شقيقي العزيز وشقيقاتي العزيزات

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من تميزوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء... عائلتي وأصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى الذين سالت دماؤهم الطاهرة على ثرى فلسطين ... شهدائنا الأبرار

إلى الصابرين المحتسبين من أبناء فلسطين ... الأسرى والجرحى

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

الباحث

إقرار

أقر أنا مُعدّ هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع: .....

خلدون عبد الناصر علي قاضي

التاريخ: / / 2020م.

الشكر والتقدير

الحمد لله التي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم، ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين، الحمد لله الذي أعناني على إكمال هذه الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى أسرة الهيئة التدريسية في جامعة القدس– أبو ديس، وعظيم الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل أكرم رحال على تفضله بالأشراف على رسالتي، والذي منحني من وقته وجهدة الثمين لقراءتها، ولما قدمه من نصائح وإرشادات وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة أسهمت في إثراءها ورفع قيمتها العلمية.

كما أتقدم بالشكر لكا من قدم لي يد العون المساعدة في إتمام هذه الدراسة خاصة البنوك وسلطة النقد ومكاتب التدقيق الذين لم يبخلوا على بالخبرة والنصيحة.

والشكر موصول لكل من ساندني وساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وختاما اسأل العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالص لوجهه الكريم.

الباحث

ملخص الدارسة

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية من وجهه نظر شركات التدقيق من سنة 2016 – 2019، حيث شملت الدراسة على المتغيرات المستقلة ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برنامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وطبيعة تخطيط عملية التدقيق، توصيل النتائج وأثرها على المخاطر الائتمانية كمتغير تابع.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث ببناء أداة الدراسة لجمع البيانات، ووزعت (52) استبانة على العاملين في التدقيق الخارجي في شركات التدقيق (Ernst and Young، Deloitte،Price water House cooper)، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية القصدية والبيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

وأظهرت النتائج أن هناك التزام واهتمام بمعايير التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة، كما ان إشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية وتطبيق نظام محكم للتدقيق الداخلي والقيام بإجراءات لمتابعة المخاطر الائتمانية له دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك في الفلسطينية والتي كانت درجة الحد من المخاطر الائتمانية لديها كبيرة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحجم التسهيلات الائتمانية بعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية. كما تبيّن ومن خلال التحليل المالي أن نسبة الديون المتعثرة انخفضت بعد صدور تعليمات سلطة النقد، حيث استخدم الباحث مؤشر الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية القائم على البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية من سنة 2016-2019.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الداخلي، المخاطر الائتمانية، سلطة النقد، البنوك.

Abstract

The study aimed to identify the effect of applying Internal audit standards according to Palestinian Monetary Authority instructions (10/2017) in reducing credit risks On Palestinian Banks according to public accounting firms point of view from 2016-2019, which contain Independent variables audit scope, independence and objectivity, efficiency and due professional care, improvement and quality control program, management of audit activity and evaluation and development of risk management, and the nature of planning the audit process and its effect of credit risk as dependent variable.

This study used the descriptive and analytic approach where the researcher built the study tool to collect data, and the study was conducted on a sample consisting of (52) auditors from the auditing companies, they were randomly and intentionally chosen and financial reporting issued of Palestinian Banks to analyse financial data.

The results showed that the extent of adherence to internal audit standards in Palestinian banks was high. Furthermore, the internal audit function plays an important role in supervising and evaluation internal control system which contributes to an effective risk management system that leads to reduction of the degree of credit risk.

The study also showed that there is an effect of credit volume before and after the Monetary Authority instructions 10/2017 on mitigate credit risk, in addition the researcher had used the Financial statement data issued by banks from 2016-2019 using nonperforming credit divided by credit volume to measure the reduction in credit risk and the result showed that the percentage of nonperforming credit had decreased after the Monetary Authority instructions 10/2017 had issued.

Key words: Internal Audit Standards, Credit Risk, Monetary Authority, Palestine Exchange, Banks.

قائمة مختصرات الدراسة

الاختصار	المعنى باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية
IIA	Institute of Internal Auditor	معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organization if the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريدوي
ISPPIA	International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات
CPA	Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانوني معتمد
CIA	Certified Internal Auditor	شهادة مدقق داخلي معتمد
ACPA	Arab Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانون عربي
CMA	Certified Management Accountant	شهادة محاسب أداري

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

مع بداية القرن الماضي كانت وظيفة المدقق الداخلي مماثلة ومطابقة لوظيفة المدقق الخارجي، حيث كانت عملية التدقيق الداخلي ما هي إلا امتداد لعملية التدقيق الخارجي وصولا إلى النصف الثاني من القرن الماضي، حيث ازداد حجم الأعمال في الشركات وتعددت فروعها وبرزت الشركات متعدد الجنسيات، وصاحب ذلك التقدم التكنلوجي المتواصل وظهور الإنترنت وتوسع إمكانيات التواصل الحديثة المتاحة، إضافة إلى ذلك غابت الملكية عن الإدارة وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي لخدمة الإدارة في البحث عن طريق لزيادة فعالية وكفاءة الأداء في الشركات، وذلك في سبيل تحقيق أهداف الشركة ، والتأكد من وجود أنظمة داخلية فعالة تؤدي إلى الحد من المخاطر المتوقعة ، وحماية أصول الشركة والمحافظة عليها. لذلك فقد أصبح مفهوم التدقيق الداخلي لا يشمل الناحية المالية فقط، وإنما أيضا الناحية التشغيلية حيث انتقل المدقق الداخلي من فاحص للحسابات ليصبح عون للإدارة في اكتشاف المشاكل وحلها. (جميعه البنوك الفلسطينية، 2018)

إن مهنه التدقيق تشمل مجموعه من المفاهيم والممارسات التي تساعد المدققين في إيجاد وتنظيم وتقييم الأدلة، حيث إن خدمات التدقيق والضمان تلعب دورا مهما في ضمان موثوقية، مصداقية، ملائمة القرار في الوقت المناسب، خصوصا بعد التقدم التكنلوجي والتوسع في حجم الأعمال الذي شكل تحديا لأصحاب القرار، لذلك نحن بحاجة إلى أن تكون هذه البيانات موثوقة، ذات مصداقية، ملائمة وفي

الوقت المناسب. وذلك إن هذه البيانات ذات الجودة العالية ضرورية للمدراء والمستثمرين والدائنين والدوائر الحكومية والمحللين وغيرهم من أصحاب المصالح من اجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب التي تساهم في تحقيق أهدافهم (Glover al et, 2008).

وتزايد أهمية التدقيق الداخلي من خلال الأثر الإيجابي في الحد من المخاطر وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية بحيث تساهم في إعداد استراتيجيتها وتحديد نقاط الضعف القوة بها، فالتدقيق الداخلي المرتكز على المخاطر يعد بمثابة مقاربة نظامية حديثة وفعالة للتدقيق يهدف إلى التركيز على المخاطر التي تساهم دون تحقيق تلك الشركة لأهدافها، وان ممارسة هذه المنهجية تتطلب تقييم المخاطر والممارسات المعتمدة للسيطرة عليها وإدارتها وأحكام الضبط عليها وضع مخطط التدقيق وتقييم الأنظمة الداخلية (مسمح، 2016).

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي ذو فعالية في أداءه يجب أن يستند إلى نظام داخلي قوي خاصة في المصارف، ولهذا تطور التدقيق الداخلي بوسائل وإجراءات ساعدته في تنفيذ مهامه وأهدافه بحيث يتم التركيز على جهود إدارته نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشاة. إن إدارات المصارف هي المؤسسات الأكثر احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (حمودة،2017).

حيث يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في عملية النمو الاقتصادي، حيث تقوم بوظيفة جذب المدخرات لغرض تقديم الائتمان والتمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب تقديم خدمات مالية أخرى كالاعتمادات المستندي وخطابات الضمان (مسمح، 2016).

والمصارف الفلسطينية بشكل خاص تتطلب الحرص والمتابعة الشديدة لأنشطتها وخاصة المتعلقة بالنشاط الائتماني بسبب الظروف الاقتصادية والبيئية التي تشكل تحدي لإدارات المصارف الفلسطينية.

لذلك قامت سلطة النقد بإصدار العديد من التعليمات التي تحث على إنشاء وحدة تدقيق داخلي وكان آخرها وفق تعليمات 10 /2017 التي ركزت فيها على معايير الخصائص والأداء للمدقق الداخلي وعلاقتها مع الدوائر الأخرى في المصرف.

لذلك يعتبر وجود التدقيق الداخلي في فلسطين أولوية لجميع المؤسسات المالية العاملة وخصوصا المصارف لما له من أهمية في الحد من المخاطر المختلفة. وعليه ركزت هذه الدراسة أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر المصارف أحد ركائز الاقتصاد ودورها يزداد بشكل متسارع ليلعب دورا حيويا في النمو الاقتصادي من خلال تقديم التمويلات اللازمة لمختلف القطاعات والتي تشكل التسهيلات الائتمانية أبرزها. حيث بينت الإحصاءات المالية أن قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات المختلفة في ازدياد مستمر، وقد ارتفعت خلال سنة 2019 7%عن سنة 2018 و13% عن سنة 2017 (جمعية البنوك الفلسطينية، 2019). والتي يتولد عنها مخاطر عالية وتحتاج إلى إدارة ومتابعة حثيثة نتيجة لعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد استحقاقها، وبالتالي يترتب على ذلك خسائر مالية يتحملها المصرف وتؤثر على أداءه.

وهنا تبرز مهمة وحدة التدقيق الداخلي في المصارف من خلال المتابعة، مراقبة الأداء، وإخضاع جميع أنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي بهدف حمايتها من المخاطر التي تتعرض لها ومن أبرزها المخاطر الائتمانية المتمثلة في الديون المتعثرة ومن ابرز تلك البنوك بنك فلسطين الذي تمثل حصة سوقية للتسهيلات الائتمانية أكثر من 30% من التسهيلات الائتمانية بحيث كانت التسهيلات الائتمانية المتعثرة في سنة 2016 2% وازدادت الى 2.65% في 2017 وأيضا البنك الوطني حيث كانت قيمة التسهيلات الائتمانية في سنة 2016 0.84% وازدادت الى 1.51% في 2018 والتي بدورها تؤثر سلبا على أداء البنوك وتراجعها. ونظرا لأهمية المخاطر الائتمانية جاء دور سلطة النقد في فلسطين لسن التشريعات والتعليمات التي من شانها ضبط ومراقبة أنشطة المصرف للحد من المخاطر الائتمانية، وعليه فان هذه الدراسة ستجيب عن أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟

3.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية؟
2. ما درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

5. هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية (في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية)؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف إلى مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية.
2. التعرف إلى درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.
3. التعرف إلى أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.
4. التعرف إلى أثر حجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.
5. التعرف إلى تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية).

5.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية وحدة التدقيق الداخلي في المصارف من خلال المتابعة، مراقبة الأداء، وإخضاع جميع أنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي لكونه الأداة لتحديد مواضع الخلل وتشخيص مقدار الانحرافات ومعالجة هذه الانحرافات مما يجعلها لا تحيد عن مسارها، وما يترتب عليه من فائدة

لـلإدارة المصـرفية وبالتـالي انعكاسـها الإيجـابي علـى تطـوير أداء المصـرف ونمـوه وزيـادة قدرتـه علـى المنافسة ويدعم استقراره.

بالإضـافة إلـى ذلك، إن النشـاط الائتمـاني الـذي تؤديـه المصـارف يعتبـر الوظيفيـة الرئيسـة التـي تقدمها ومن أكثر الأنشطة ربحية وخطورة، والتي يتولد عنها مخاطر عالية وتحتاج إلى إدارة ومتابعة حثيثة نتيجة لعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد استحقاقها، وما يترتب عليه من خسائر يتحملها المصرف. (مسمح،2016).

وعليـه تبحـث هـذه الدراسـة فـي أثـر الالتـزام بمعـايير التـدقيق الـداخلي وفـق تعليمـات سـلطة النقـد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية، حيث إن التركيز المتزايد على المخاطر ساعد في تحديد مختلف مسؤوليات وأدوار المصرف خصوصا الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بما يسمى خطوط الدفاع الثلاث، حيث يعتبر خط الأعمال المتمثل في التعرف على إدارة المخاطر خط الدفاع الأول. أما خط الدفاع الثاني فيتمثل في وظيفة إدارة المخاطر المسؤولة عن تحديد وقياس ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وأيضا تعتبر وظيفة الامتثال جزءا لا يتجزأ من خط الدفاع الثاني. وأخيرا يعتبر التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث لدى المصرف بحيث يشمل المراجعات وعمليات التدقيق المبينة على المخاطر (تعليمات سلطة النقد 2017/10، 2017).

6.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لفحص الفرضيات الآتية:

- الفرضـية الرئيسـة الأولـى: لا يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.
- الفرضية الرئيسة الثالثة: لا تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية).

وانبثق عنها الفرضيات الفرعية الصفرية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية.
- الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

6.1 حدود الدراسة

تشتمل هذه الدارسة على الحدود الأتية:

الحدود البشرية: إن الحدود البشرية لهذه الدارسة العاملين في التدقيق الخارجي في شركات التدقيق (Ernst and Young، Price Water house Cooper،Deloitte).

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في البنوك الفلسطينية.

الحدود الزمنية: 2016-2019

7.1 متغيرات الدراسة

المتغير التابع: إدارة المخاطر الائتمانية

المتغير المستقل:

معايير الخصائص (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية).

معايير الأداء (برامج التحسين وضبط الجودة، إدارة أنشطة التدقيق تقييم وتطوير إدارة المخاطر، طبيعة تخطيط عملية التدقيق، توصيل النتائج).

8.1 نماذج الدراسة:

1.8.1. نموذج شركات التدقيق

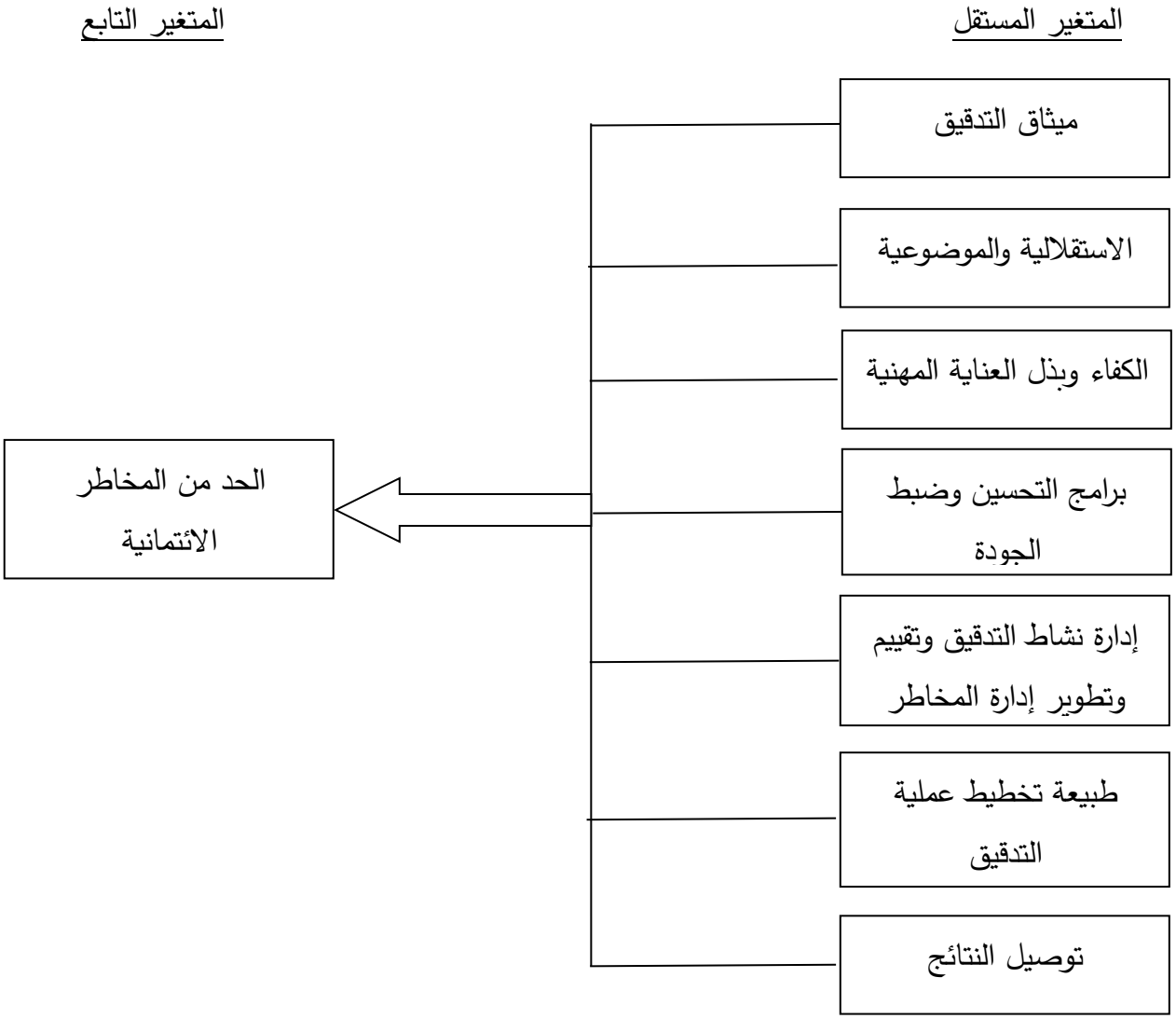

2.8.1. نموذج المعلومات المالية للبنوك

9.1 مصطلحات الدراسة

التدقيق الداخلي:

هو نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة المنشأة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة على العمليات. (الكناني،2019)

المخاطر الائتمانية:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. (Ekinici and Poyraz,2019)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2. التدقيق الداخلي:

1.1.1.2. مقدمة:

في العقود الأخيرة واجهت منظمات الأعمال توسعا كبيرا في حجمها، ونموا وتعقيدا في أنشطتها، فأصبحت الشركات الصغيرة تسعى بان تكبر بعملياتها وفروعها، والشركات الكبيرة تعمل على تنوع عملياتها والبحث عن أساليب جديدة وان كانت معقدة وذلك لهدف تحسين أداءها وتعزيز وجودها في السوق. وبسبب هذا التنوع الموجود وكبر العمليات وتوسعها، أصبحت إدارة الشركات تسعى إلى وضع نظم وأدوات رقابية متنوعة بهدف إدارة المخاطر المختلفة التي تستهدف الأعمال. من هنا ظهرت أهمية وجود إدارة متخصصة ذات استقلالية، حيث تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول بان العمليات يتم مراقبتها باستمرار وفي حال وجود أي خلل يتم تقديم التوصيات اللازمة لإصلاحه (حمودة، محمد حسام 2017).

و يعتبر التدقيق الداخلي أساس هيكل الرقابة على حماية الأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات المالية والإدارية، وزيادة الكفاءة التشغيلية كما ويعد من الأدوات الحيوية

لإدارة المنشآت للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية ، والإجراءات العامة المتبعة فيها، إن إنشاء نظام سليم للتدقيق الداخلي و المحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه، لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة للأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق الداخلي ودورها المهم و المركزي في تعزيز أداء المنشآت و إضافة قيمة لأنشطة (لظن، 2016).

2.1.1.2. مفهوم التدقيق الداخلي:

تطور مفهوم التدقيق الداخلي مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بداية من التحقق من صحة المعلومات المحاسبية مرورا باكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وأعقب ذلك تطور لوظيفة التدقيق الداخلي من خلال إضافة نشاط التقييم بهدف مساعدة الإدارة في حكمها على كيفية التطبيق للأنشطة المختلفة داخل المنشاة، والعمل على زيادة كفاءة وفاعليته الوظيفية (Saud, 2015).

فقد عرفه معهد المدققين الداخليين Institute of internal Auditor (IIA) كما ورد في المعايير الدولية للممارسة International Standards for the Professional Practice of Auditing Internal (ISPPIA)بأنه: " نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة المنشأة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر ، وضبط وإدارة وترشيد العمليات".

كما عرفه الخطيب (2010) بأنه "مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة

الأخرى في أداء مهامه ، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية".

وعرفه الذنيبات (2010) بأنه: "وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من كافة أنظمة الرقابة الداخلية أنها تعمل بشكل كفء وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي."

وعرف نظمي والعزب (2012) التدقيق الداخلي أيضا بأنه: "عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي منشأة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس وإيصال النتائج إلى المستفيدين".

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل Committee of Sponsoring Organization of the Trade Way Commission (COSO) التدقيق الداخلي بأنه ": هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفاعليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (المدهون، 2014).

3.1.1.2. تطور معايير التدقيق الداخلي:

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات متنوعة فمنها القانونية والثقافية، لصالح منشآت تختلف من ناحية الأهداف والحجم والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المنشآت أو من خارجها. ومع أن تلك التباينات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على

حدة فإن الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمرا حيويا لكي يتمّكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بالتزاماتهم (حمودة، 2017).

وتعرف المعايير بأنها المقاييس التي يقوم المدقق من خلالها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالمهام التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين المدققين (شاهين، 2016).

وتنقسم معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي كما يلي:

1. معايير الصفات
2. معايير الأداء
3. معايير التنفيذ

1.3.1.1.2. معايير الصفات:

وتهتم هذه المعايير بالخصائص الشخصية للمدقق الداخلي، أو الجهة التي تنفذ عملية التدقيق الداخلي وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير وهي كما يلي(الكناني،2019):

أهداف، مسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي: يتطلب تحديد أهداف، وصلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي إثباتها بوثيقة رسمية تتوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسؤول التنفيذي للتدقيق الداخلي ضبط ومراجعة وثيقة التدقيق دوريا واخذ موافقة الإدارة العليا عليها(لظن،2016).

الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويقصد بالاستقلال هو التحرر من الأوضاع التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على القيام بمسئوليات المدقق بطريقة غير متحيزة،

مع الالتزام بدرجة من الاستقلالية للاضطلاع بمسؤولياته، كما يتوجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعين في لتنفيذهم لعملهم بفاعلية ومهنية أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة(المدهون،2014).

الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجب: يتوجب على المدققين الداخليين توفير الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية الواجبة (حمودة، 2017).

برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي: يجب على مدير التدقيق الداخلي تحسين والحفاظ على برنامج ضمان الجودة الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي (الكناني،2019).

2.3.1.1.2. معايير الأداء:

تتعلق معايير الأداء بتحديد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي بوفرها مع أهمية وضع معيار للجودة، يمكن من خلاله تقييم أداء تلك الخدمات. كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين إدارة أنشطة التدقيق الداخلي(حمودة،2017) وتتضمن:

إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطر وإدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة. وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تقوم على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي والمعايير مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية محددات على الموارد والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي

مناسبة وكافية، ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فعالية (الساعدي،2019).

طبيعة العمل: يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يساهم في تحسين إدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط(شاهين،2016).

التخطيط للمهمة: حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي وأهداف كل منها وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق كما يجب على المدققين التأكد من أن طبيعة المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة، التدقيق بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة(الكناني،2019).

إيصال النتائج: يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية أهداف المهمة ونطاقها فضلا عن التوصيات ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والإبلاغ النتائج(لظن،2016).

رصد مراحل الإنجاز: يتوجب على إدارة التدقيق الداخلي وضع إطار لمتابعة النتائج التي يتم إيصالها للإدارة وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على نتائج تقارير التدقيق(مسمح،2016).

التواصل لقبول المخاطر: يتضمن هذا المعيار تحديد مهام مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبول وبالتالي فإن معايير الأداء تركز على ما يجب أن يكون عليه أداء إدارة التدقيق الداخلي بدءا من وضع الخطة التدقيقية وانتهاء بالإبلاغ عن نتائج الأداء ومتابعته (حمودة، 2017).

3.3.1.1.2. معايير التنفيذ:

تحدد معايير التنفيذ (التطبيق) الضوابط والإجراءات الواجب الأخذ بها لمتابعة الأداء من خلال تقديم إرشادات وإجراءات ملزمة حول تطبيق هذه المعايير وفقا لما يلي (الساعدي، 2019).

1. اختبارات الالتزام.
2. التحقيق بالغش والاحتيال.
3. التقييم الذاتي للرقابة.

4.3.1.1.2 ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي:

يعتبر ميثاق أخلاقيات المهنة الإطار الأخلاقي التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي حيث تعتبر حيوية وأساسية لنشاط التدقيق الداخلي باعتبار أن مهنة التدقيق الداخلي تقوم أساسا على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن إدارة المخاطر والرقابة، ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات ما هو ابعد من تعريف مهنة التدقيق الداخلي لكي يشمل أيضا عنصرين أساسين، هما كما يلي (حمودة،2017):

1. المبادئ وثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها .
2. قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها.

2.1.2. التدقيق الداخلي في المصارف

إن العمل المصرفي يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع عمليات المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي عملية من العمليات من نطاق هذا العمل ، حيث ترتكز أهمية هذا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للمصارف عن المؤسسات الأخرى، والتي تقوم على

المخاطرة العالية في كافة معاملاتها المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى التقلبات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى بروز عوامل جديدة تؤثر على عوائد القطاع المصرفي كالتكنولوجيا ، القوانين، المنافسة الحادة و تنوع المنتجات والوسائل المتطورة (Arens, et al., 2012).

إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيم درجة الثقة التي يمكن منحها للأنشطة المصرفية، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه، لذلك فإن احتفاظ البنوك بهيكلة سليمة وتنفيذ إجراءات التنظيم والمراقبة وكذلك احترام القواعد الوقائية، فكل ذلك يسمح لها بمواجهة تغيرات المحيط والمخاطر الناتجة عنه، خاصة أن السوق الفلسطينية في مرحلة انتقالية للاقتصاد، الذي تسيره قواعد السوق والمنافسة والشفافية التامة (زرارقي، 2019).

1.2.1.2. أهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

غالبا ما يطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا السلطات المشرفة المصرف والى السلطات النظامية، إضافة إلى قيامه بتحقيق الأهداف الأساسية التالية: (المدهون، 2014)

1. العمل على تحقيق أهداف العمل في المصرف .
2. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف .
3. فحص نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات في المصرف.
4. حماية أصول المصرف .
5. تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
6. تيسير الامتثال لقوانين الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق .

7. استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
8. زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

2.2.1.2. مهام التدقيق الداخلي:

تتمثل مهام التدقيق الداخلي في المصارف في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر، وحماية أصول المصرف ومن مهامه ما يلي(الكناني،2019):

1. تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
2. تحضير خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية .
3. تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق
4. تقديم تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف .
5. القيام بواجبات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
6. تطوير النظم وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

3.2.1.2. إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف:

إن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على عوائد المنشآت المالية (Arens, 2012).

لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي في المصارف فإن المدقق الداخلي يتبع الإجراءات التالي (الساعدي، 2019):

1. اختبار مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي
2. فحص التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر .
3. فخص مدى دقة وموثوقية العمل .
4. اختبار مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات .
5. اختبار مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية.
6. تقييم سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

نستنتج إن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي:

1. تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية:

إن الأهداف العامة تحدد عادة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية وأهدافها الخاصة، لكن لا تنحرف كثيراً عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية (رضوان، 2012):

أ- المحافظة على تأمين العمليات.

ب-زيادة من فعالية ونوعية الخدمات.

ت-التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

2. استعمال دليل الإجراءات:

دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تطبيق الأنشطة المصرفية الأقل خطورة، غير أن في الواقع العملي، نصادف حالتين (Arena, 2012):

أ- عدم وجود دليل خاص بالإجراءات، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

ب-أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملاءمته مضمون الدليل للأوضاع أو وجود تعقيدات تصعب على مستخدميه فهما.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

أ- الوضوح والشمولية في مضمونه.

ب-أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.

ت-يتم تنفيذه بإحكام.

ث-إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

3. الفصل بين الوظائف:

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر، الفصل بين كل من (رضوان، 2012)

أ- مسؤوليات التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من متخذي القرار.

ب-مسؤوليات خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة.

ت–مسؤوليات المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات: وبما أن هذه الخيرة متعددة، فال يظمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

غير أنه قد تتلاشى هذه الخاصية لدى البنوك التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، فرغم أنه يتمتع جودة عالية لمعالجة البيانات، إلا أنه يحول دون الفصل بين اختصاصات وظائف التصديق والتسجيل المحاسبي والرقابة لها.

وعلى هذا فإن الأنظمة الآلية البد أن تخضع للشروط التالية(الساعدي،2019):

أ– الحاجة إلى إدراج مفاتيح سرية للدخول في البرامج المعلوماتية، بحيث تكشف هذه المفاتيح للمسؤولين عن تنفيذ العملية.

ب–أن تكون عملية التصديق في البرنامج الآلي كمرحلة نظامية، بحيث يتم المصادقة على العمليات المسجلة في النظام إلا بعد مراقبة دقيقة، من قبل شخص مؤهل، والتي من خلالها يتم التصديق نهائياً على العمليات المحققة.

4. مراقبة داخلية فعالة:

تشمل المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها تتوافق في النظام السائد، حيث يضمن تنفيذها مراقبة ذاتية أو الإدارة إجراءات الرقابة الداخلية غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لابد من التحكم فيها، عن طريق تحديد الأنشطة الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات, الضمانات, القروض، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سالمة التنفيذ, فالتدقيق هو مراقبة المراقبة, بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك,

كما تضمن تنفيذ القواعد والسياساتً العامة للإدارة, وتسعى إلى تحقيق في عمل البنوك (رضوان، 2012).

نتيجة لذلك فان المدقق الداخلي يجب أن يتميز بعدة أمور لتنفيذ مراجعة داخلية فعالة وهي(الكناني،2019):

أ- استقلالية وظيفة التدقيق داخل البنك، بحيث تنفصل كلياً أو عن الوظائف التي هي في صدد مراقبتها.

ب-شمولية التدقيق، بحيث يتضمن تصنيف العمليات حسب درجة المخاطرة فيها فلا تقصى ملفات المدير ولا العمليات الخاصة بأفضل الزبائن من الفحص والمراقبة

ت-مراعاة التنظيم الداخلي لمصلحة التدقيق، تحضير البرامج الدورية للتدخل والتأكد من عداد التقارير بالمستوى وبالشكل المطابق للمعايير

ث-اختيار مراجعين ذوي كفاءات تسمح بتنفيذ سليم لمهام التدقيق في البنوك، أي توفر المؤهلات التالية:

ج- مؤهلات في ميدان المراجعة والتدقيق.

ح- مؤهلات خاصة بالأنشطة البنكية .

خ- مؤهلات تسمح بالتحكم في المعلوماتية.

5. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تطوير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا، وذلك من خلال (المدهون، 2014):

أ- تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك بمعرفة ظروفها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل. ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

ب-تحسين النتائج: فالبد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

6. مؤهلات وكفاءة الأفراد.

3.1.2. التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

يلعب التدقيق الداخلي دورا مهم في إدارة المخاطر في المصارف، وازداد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالمصارف في عام 2008 فقد أجبرت التحديات الاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للحد منها أو تباع نهج أكثر شمولية لإدارتها (زرارقي،2019)

يعتبر دور التدقيق الداخلي في المنشأة حيوي لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي بحكم مفهومه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تساهم في إضافة قيمة وتطوير عمليات المنشأة. وأشارت التعريفات المعاصرة إلى أهمية دور التدقيق الداخلي في توفير نهج منضبط ومنهجي للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر والرقابة(الكناني،2019).

كما يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل نحو تحقيق أهدافها من خلال تزويد المنشاة بتأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية، وكذا من خلال التحسينات التي يقدمها في مجال إدارة المخاطر (Stewart, 2011).

فوظيفة التدقيق الداخلي قد اتسع نطاقها من الدور التقليدي وهو التدقيق المالي إلى التدقيق الإداري ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في تدقيق إدارة المخاطر، وتطبيق نظام محكم يهدف إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم، وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم (المدهون، 2011).

1.3.1.2. دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر:

إن للمدقق الداخلي دورا حيويا في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم تأكيدات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسة تدار بشكل فعال، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي (المدهون،2014):

- الحد من أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
- الاهتمام بالأنشطة التي تساهم في تحسين وتطوير نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر (المدهون، 2011).

- تقديم ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر
- فحص عمليات إدارة المخاطر.
- فحص عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسة.

- تقييم عمليات إدارة المخاطر الرئيس.

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر (المدهون،2014):

1. الحصول على المعلومات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.
2. تقييم واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.
3. تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تنفيذها تم فهمها بشكل واضح.
4. تقييم سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد استراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.
5. فحص تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجي أو ين أي جهة أخرى.
6. المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.
7. ضمان وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.
8. مراجعة عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.
9. ضمان من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
10. عمل مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.
11. المساهمة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
12. تقديم التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.

13. ضمان وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.

14. توفير الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.

إن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشاريا لمساعدة المصرف في تحديد المخاطر وتقييمها و، تنفيذ منهجيات دارتها وطرق للرقابة عليها وإدارتها، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي: (المدهون، 2011)

- تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.
- الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.
- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.
- المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

2.3.1.2. العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر:

إن مهنة التدقيق الداخلي تشهد منذ نهاية القرن الماضي تطورات خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إصدار معهد المدققين الداخليين المعيار الجديد للتدقيق الداخلي والذي شمل توسيع المسؤوليات المنوطة به بإضافة مهام تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال تطبيق المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وتعد إدارة المخاطر إحدى الحقول التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف. وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي (لظن، 2016):

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن الأنشطة التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم من خلال مرحلة التخطيط السنوي لأنشطة التدقيق الداخلي فحص مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2. مرحلة التنفيذ:

يكون التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على الحد من المخاطر أو تجنبها لذا يقدم المدقق الداخلي توصياته بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

3. مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء قيامة بعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وبعد ذلك يتم صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

تقدم النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر وفق تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال تجنبها وكيفية للخسارة.

5. مرحلة المتابعة:

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتطبيق التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتسعى هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يحد من تعرض المصرف للخسارة.

3.3.1.2. تدقيق عمليات إدارة المخاطر:

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج تتوافق مع أهداف المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير تم قد تنفيذها بشكل سليم(المدهون،2014).

4.3.1.2. مراحل تدقيق إدارة المخاطر:

يتم فحص ومراجعة برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية (المدهون، 2011):

1. مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تشمل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا، وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم فحصة لتقرير مدى ملاءمته للمؤسسة ويتضمن هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة.

2. التعرف وتقييم التعرض للخسارة:

الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في اساها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرجات حيوية ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرجات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3. تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المحاور المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تتضمن هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

4. تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم2120 الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي (The Institute of Internal Auditors, 2009):

أ- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذلك المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر

ب-يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر، وتتضمن كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:

- فحص موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
- فحص فعالية وكفاءة العمليات.
- فحص مدى حماية الأصول.
- فحص مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

5. التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج:

يتم تقديم تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل مشتملا التوصيات اللازمة بإجراء تغيرات وتعديلات لتطوير وتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويقدم إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة (The Institute of internal auditor,2009)

4.1.2. إدارة المخاطر:

تواجه المصارف عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن عمليات المصرف في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك ينبغي على المصارف أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة(المدهون،2014).

1.4.1.2. إدارة المخاطر المصرفية:

المصارف من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها توسعا، بالإضافة إلى عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي،

الأمر الذي يجعل هذه المصارف من أكثر المؤسسات المالية عرضه للمخاطر، بسبب أنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من القطاعات المختلفة لذلك يجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع ولأن النقود كقوة شرائية عامة بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محليا وعالميا(شاهين،2016).

لم يعد النظر لإدارة المخاطر مقتصرا على المصرف فحسب بل أصبحت السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر على مستوى المصرفية ولعل من أهم الدوافع التي تدعو لذلك هي طبيعة المخاطر النظامية التي ينفرد بها القطاع المصرفي دون غيره من القطاعات الأخرى ؛ حيث إنه عندما ينهار أحد المصارف فإن ذلك يؤدي إلى أزمة مصرفية تشمل القطاع المصرفي ككل، وبالتالي أصبح لزاما أن تحسين وتطوير الفكر المصرفي ؛ ليواكب التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات المصرفية المستحدثة (المدهون، 2011).

2.4.1.2. مفهوم إدارة المخاطر:

إن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، حيث يشتق مصطلح المخاطر من الكلمة الإيطالية القديمة (Risicare) وتعني الجرأة، لذا فان المخاطر هي اختيار وليس قدرا، حيث يمكن أن نضبطها إذا توفر الوقت والإرادة للقيام بذلك، والمخاطرة مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المتعلقة بالأحداث أو النتائج المستقبلية والتي يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على فعالية الوحدة الاقتصادية والتي قد تعيق تحقيق أهدافها (لظن، 2016).

وهناك عدة تعريفات للمخاطر ونجملها فيما يلي:

تعرف المخاطر المصرفية بأنها "احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين"(رضوان، 2012).

كما عرفها معهد إدارة المخاطر على: انه الجزء الحيوي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تقوب بها المؤسسات بشكل دوري ومنظم للحد من الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط (The Institute of Risk managment ,2002)

كما عرف معهد المدققين الداخليين إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر الوحدة الاقتصادية ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف (حمودة،2017)، وعرفت لجنة (COSO) الخطر بأنه: "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة".

3.4.1.2. دور إدارة المخاطر:

تشير إدارة المخاطر إلى مفهوم شامل للمخاطر ومركزية المعلومات على مستوى المنشاة، حسب حالات التعرض للمخاطر لضمان تحقيق أهداف المنشاة المتمثلة في تعظيم وخلق قيمة لها، ويعتبر الهدف الحيوي لإدارة المخاطر هو تقييم المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، حيث إنها تخدم عدة وظائف هامة منها (مرابطي، 2013)

1. تحقيق الميزة التنافسية
2. قياس مدى كفاية أرس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات

3. دعم عملية اتخاذ القرار

4. رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها

4.4.1.2. المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

عندما كان القطاع المصرفي بطبيعته يتعرض إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده على نقود المودعين، وهي أموال تعتبر من الناحية القانونية أموال مقترضة من الغير مما يستوجب الأمر بذل العناية اللازمة للحفاظ عليها، من خلال توظيفها في مجالات تحقق العوائد المصرفية من ناحية وتوفر السيولة والأمان لهذه الأموال من ناحية أخرى، لذلك كله يتعين على الإدارة المصرفية بذل العناية اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياته المختلفة(لظن،2016).

ويعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي، ولتفادي هذه المخاطر، تلجأ المنشآت، بهدف المواجهة وضبط أكثر للمخاطر، (رضوان، 2012).

فلابد من التحكم في نظام المعلومات، بحيث يساهم في التنفيذ الصحيح للأنشطة ويمنح إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والأخطاء يستدعي تحمل تكاليف إضافية، وتجنيد وسائل مادية وبشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر ومنها (زرارقي،2019):

1. المخاطر المالية:

أ- **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة المقترضين في التزاماتهم سواء كليا أو جزئيا، أما في حالة إفلاس المقترض أو تعرضه لمشاكل تمنعه من السداد، فقد يؤدي ذلك إلى

فقدان المصرف العائد وجزء من أصل القرض وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية (المدهون، 2011):

العوامل الخارجية:

1. تغيرات في الظروف الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
2. تغيرات في السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

العوامل الداخلية:

1. سوء إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي
2. الافتقار إلى سياسة ائتمانية رشيدة.
3. ضعف سياسات التسعير.
4. . الافتقار إلى إجراءات فعالة لمتابعة المخاطر والرقابة عليها.

ب-**مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير في سلوك المودعين، وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: (رضوان، 2012).

1. الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.
2. السعر المعروض لتوفير السيولة.

وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية وداخلية كما يلي:

العوامل الداخلية:

1. الافتقار إلى تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

2. سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.

3. . التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

العوامل الخارجية:

1. الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
2. الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

2-مخاطر السوق:

هي المخاطر نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتبرز عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها (زرارقي، 2019).

وتنقسم مخاطر السوق إلى:

أ- **مخاطر سعر الفائدة:** مخاطر تنشا نتيجة تقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي:(Arens, 2012)

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- قياس مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

ب-مخاطر أسعار الصرف: مخاطر يواجها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي

تأثيرها تقييم مراكز العملات اعتمادا على قيم كل من الموجودات والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف، والتي قد ينتج عنها تعر ض المصرف لخسائر كبيرة. (سلطة النقد الفلسطينية، 2017)

ت-**مخاطر أسعار الأوراق المالية:** مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التذبذب في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

3-مخاطر التشغيل:

مخاطر الناجمة عن الافتقار لنظام رقابة داخلية فعال أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة (رضوان، 2012).

وتشمل المخاطر التشغيلية (سلطة النقد الفلسطينية، 2017):

أ- **الاحتيال الداخلي:** هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة المصرف من قبل العاملين في المصرف.

ب-**ممارسات العمل والأمان الوظيفي:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل الجائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.

ت-**الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء.

ث-**الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.

ج- **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والاتصالات.

ح- **التنفيذ وإدارة المعاملات** :الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

4-مخاطر الأعمال:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجال عملها، أهمها: (المدهون، 2014).

- **المخاطر القانونية:** وتنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية
- **المخاطر الاستراتيجية:** هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فإن المخاطر الاستراتيجية تكون على مستويين:
  - مخاطر على المستوى الكلي: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

- مخاطر على مستوى الأنشطة: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.
  - مخاطر السمعة: وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

5.4.1.2. المهام والوظائف الرئيسة لإدارة المخاطر في المصارف:

هناك العديد من المسؤوليات المرتبطة بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي نستعرض أهمها (زرارقي، 2019):

1. ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية .
2. القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف .
3. تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص .
4. مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة .
5. مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول.
6. مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.

7. تنفيذ النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
8. المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
9. نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

6.4.1.2. أهداف إدارة المخاطر:

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية حماية أصولها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف (المدهون،2011)، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى:

1. استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تهدف إدارة المخاطر في خفض الاختلافات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن.
2. استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفا تنظيميا أساسيا تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر.
3. تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في زيادة القيمة السوقية للمصرف.

7.4.1.2. منهج عمل إدارة المخاطر:

دارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تعمل على تطبيق الأساليب الأساسية التالية (المدهون، 2011):

1. إنشاء نطاق إدارة المخاطر .
2. تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة المصرف .
3. معالجة ومراجعة أداء إدارة المخاطر .
4. إجراء الاتصالات والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل والإبلاغ ضمن التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص.

5.1.2. المخاطر الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية من اهم العمليات المصرفية التي تعكس نشاط عملياتها من ربح أو خسارة، ولأنها من أكثر الأنشطة الربحية للبنك يستدعي من إدارة تلك البنوك العمل على الحد من هذه المخاطر بشكل عام، وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص، فالمحافظ الائتمانية تشكل حجما لا يستهان به من أصول أي مصرف، فارتفاع حدة المنافسة بين البنوك أدت إلى ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبلها، ورافق ذلك ارتفاع في حجم التعرض إلى المخاطر الائتمانية(لظن،2016).

1.5.1.2. أهمية الائتمان:

للائتمان المصرفي مكانة حيوية ومهمة التي يمكن توضيحها كالاتي (هاشم، القاموسي، 2017):

1. يمثل الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك بسبب ارتفاع العوائد الناتجة عنه فهو يستهدف تحقيق الربحية للمصرف.
2. يساهم المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.
3. تمويل الأفراد باحتياجاتهم ومتطلباتهم الاستهلاكية خاصة السلع المعمرة ويدخل هذا النوع من خلال ما يسمى ببطاقة الائتمان.

4. يقوم الائتمان المصرفي ومن خلال أداوته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية التبادل للسلع والخدمات.
5. يقوم الائتمان المصرفي في زيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتماد المستندي إذ يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي.
6. يساهم الائتمان المصرفي في تحقيق اقتصاد متوازن من خلال توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتامين انسيابيها للمشاريع كافة.
7. يساهم الائتمان المصرف في ارتفاع الدخل القومي من خلال استخدام هذه الموارد في المشاريع الإنتاجية لترفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

2.5.1.2. السياسة الائتمانية كأداة من أدوات مخاطر الائتمان:

يمثل الائتمان المصرفي بصفة رئيسية في التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لعملائها من أفراد وشركات ومصارف أخرى، وبالتالي فهو يشمل بشكل عام للتضحية بموارد مالية بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية متمثلة في قيمة الدفعات أو الأقساط المستردة (شاهين، 2016).

فالسياسة الائتمانية تعد من اهم مهام الحد من مخاطر الائتمان، وتكون عادة سياسة مكتوبة يقرها مجلس إدارة المصرف، وهي مجموعة من القواعد والوفق تعليمات والضوابط والمعايير والإجراءات، وعليها يتم منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي فلا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة في كل المصارف. أن مفهوم السياسة الائتمانية يتضمن أربع متغيرات رئيسية تساهم معا في ضبط الأداء الائتماني للمصرف، والتي تتضمن شروط الائتمان، وحدود الائتمان، وفترة السداد الممنوحة، والفائدة. فمن خلال تنفيذ المعايير الائتمانية يمكن تحديد المتطلبات المالية الواجب توافرها كحد أدني في

العميل، ويمكن للمصرف أن يحدد سياسته الأساليب التي يتخذها لمواجهة مخاطر الائتمان، ومن بين هذه الأساليب (مسمح، 2016):

1. **دراسة وتحديد درجة الرفع للجهة المقترضة:** حيث تتضمن الرفع التشغيلي والرفع المالي، وتشمل مصادر الرفع في التكاليف والأعباء الثابتة.
2. **التنويع:** أداة فعالة لمواجهة والحد من المخاطر الائتمانية سواء من حيث أنواع الائتمان الممنوح والقطاعات الاقتصادية الموجهة له.
3. **تحديد مستوى الجودة الائتمانية:** وهي تعني مقدار الربحية المتوقع أن يحصل عليها المصرف نتيجة قيامة بمنح الائتمان بعد الأخذ في الاعتبارات التقلبات التي قد تحدث في العائد الدوري لمكونات المحفظة الائتمانية وقيمة المخصصات المطلوبة لمواجهة الديون المتعثرة.

إن وضع وتنفيذ السياسة الائتمانية يتطلب مراعاة النقاط الهامة التالية (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، 2010):

1. **الربحية:** الهدف الأساسي من إنشاء المصرف هو تحقيق الربح، لذلك يجب أن يتحقق إيرادات اعلى تكاليفه، ولذا تعتبر الربحية العامل الحيوي في إعداد أي سياسة ائتمانية.
2. **السيولة:** السيولة اهم عنصر لبقاء المصرف، فهي تقييم قدرة المصرف على مقابلة سحوبات المودعين وطلبات الائتمان، كما تعتمد سيولة المصرف على مدى ثبات الودائع وقصر مدة التسهيلات الائتمانية.
3. **الأمان:** يستطيع المصرف الحد من المخاطر الائتمانية من خلال توفير عنصر الثقة والأمان في سدادها في موعدها، حيث أن مصدر السداد الرئيسي للتسهيلات هو الدخل المتحقق من العملاء

الممنوحة لهم التسهيلات، وحيث أن الدخل يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية فلا بد أن يكون عنصر الحماية والأمان متمثلا في توفير الضمانات المقدمة، ومقدرة العميل على السداد.

6.1.2. ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية وفقا لوفق تعليمات سلطة النقد2017/10

لما كان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين لأحكام فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف بصفته خط الدفاع الثالث (المدهون، 2011).

والمسؤوليات المهام (وفق تعليمات سلطة النقد، 10/2017):

1. يتوجب أن يكون لدى وظيفة التدقيق الداخلي تفويض واضح وأن تكون خاضعة للمساءلة من المجلس.
2. يجب على وظيفة التدقيق الداخلي إجراء عمليات تقييم مستمرة لإدارة المخاطر للمصرف وفعالية الدوائر الرقابية ونوعية التقارير التي ترفع لمجلس الإدارة والإدارة العليا ذات العلاقة بالمخاطر وكفاءة أنظمة المصرف والرقابية الداخلية.
3. إن هدف التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم درجة ملاءمة وفاعلية نظام الضبط الداخلي والآلية التي يتم فيها إنجاز المهام الموكلة لكافة دوائر وأقسام المصرف، بما يضمن التزام الإدارة التنفيذية بخطط وسياسات وأهداف المصرف المعتمدة من مجلس الإدارة وكذلك مدى الالتزام بالوفق تعليمات والقوانين السارية، بما يضمن حسن أداء المصرف وتطويره واستقراره.

4. تقييم مدى التزام المصرف بتطبيق السياسات العامة وضوابط الرقابة الداخلية والمخاطرة وإجراءات العمل على مستوى المصرف ككل بما يشمل الشركات التابعة والفروع الخارجية للمصرف.
5. فحص مدى انسجام الهيكل التنظيمي للمصرف مع احتياجات وعمليات المصرف ومدى توافق الوصف الوظيفي مع الهيكل التنظيمي والالتزام بالمهام والمسؤوليات.
6. مدى استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات ومواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية، بالإضافة إلى دقة ومصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية.
7. تدقيق العمليات وتقييم الضوابط الداخلية والجدوى الاقتصادية لهذه العمليات، والتأكد من نظام المصرف في تقييمه لكفاية رأس المال من حيث ربطها بتقدير مستويات المخاطر التي يواجها المصرف.
8. مدى الالتزام بميثاق أخلاقيات وسلوكيات العمل، ونظام ووسائل حماية أصول المصرف.
9. إعداد خطة سنوية شاملة للتدقيق الداخلي واعتمادها من مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عنه، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الخطة الأمور التالية:

أ- أن تكون الخطة شاملة لكافة أنشطة دوائر وفروع المصرف والشركات التابعة والشقيقة

ب-أن تكون الخطة واقعية وممكنة التنفيذ وتتلاءم مع حجم أعمال المصرف وإمكانيات دائرة التدقيق الداخلي .

ت-أن تكون منهجية الفحص مصممة على أساس درجة المخاطر ومبدأ دورة التدقيق الخاص بفحص كافة الأنشطة خلال فترة زمنية معقولة.

ث-التطورات في الأنشطة المصرفية ودرجة المخاطر.

ج- توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي، ودورية الجولات التدقيقية .

ح- الموارد المالية والإدارية لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية واحتياجاتهم

خ- إعادة اعتماد الخطة في ضوء أية مستجدات تطرأ عليها

د- تدوير المدققين عند التدقيق على أنشطة دوائر وفروع المصرف.

ذ- أن يتم مراجعة الخطة بشكل دوري لتعديلها كلما اقتضت الضرورة واعتماد ذلك من لجنة المراجعة والتدقيق.

ر- يتوجب على التدقيق الداخلي الطلب من الإدارة العليا إجراء التصحيح المناسب والفعال للمسائل ذات العلاقة.

ز- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمان توفر الإمكانيات والموارد والمهارات الكافية والسلطة اللازمة للتدقيق لضمان أداء مهامهم ومسؤولياتهم بصورة فعالة، بحيث يكون لدى طاقم التدقيق المعرفة والمهارات والموارد المتعلقة بأنشطة المصرف والمخاطر المرتبطة بها.

على مجلس الإدارة و/ أو لجنة المراجعة والتدقيق مراعاة الممارسات السليمة للتدقيق الداخلي، بحيث تضمن بالحد الأدنى الجوانب التالية:

- **الاستقلالية:**

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال ما يلي:

1. موقع على الهيكل التنظيمي للمصرف يوضح تبعيتها واستقلاليتها بحيث تتبع لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق المنبثقة عنه

2. الاستقلالية عن أي نشاط تنفيذي في المصرف والابتعاد عن أية مسؤوليات قد يكون فيها تضارب للمصالح.
3. خضوع وظيفة التدقيق للرقابة من قبل لجنة المراجعة والتدقيق
4. أن يكون نظام الرواتب والمكافآت منسجما اللجنة مع أهداف التدقيق الداخلي ويحدد من المجلس أو اللجنة.
5. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بكتابة التقارير مباشرة للمجلس أو للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عنه والتي هي مسؤولة عن تعيين أو عزل موظفي الدائرة والإشراف على أعمالها، كما يكونً مع كافة دوائر المصرف والمدقق الخارجي .للتدقيق الداخلي حرية التواصل مباشرة
6. يجب أن تكون دائرة التدقيق الداخلي قادرة على الوصول إلى كافة السجلات والملفات الخاصةً مع المعايير بالمصرف. ولضمان استقلالية عملها يتوجب عليها أن تقوم بواجباتها انسجاما الدولية والمهنية.
7. ينبغي أن تكون تقارير دائرة التدقيق الداخلي موجهة مباشرة لمجلس الإدارة أو للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عنه بدون أي مراجعة من قبل الإدارة. علاوة على ذلك، يتوجب أن تكون هناك إمكانية للدائرة للاجتماع بالمجلس دون حضور الإدارة العليا.

- **الاستمرارية:**

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق اتخاذ كافة التدابير اللازمة بحيث يعتمد المصرف وبشكل مستمر على وظيفة تدقيق داخلية تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطه، على أن تشمل هذه التدابير توفير الموارد للموظفين الملائمين للقيام بمهمة التدقيق الداخلي وبما يحقق أهداف المصرف.

- **النزاهة والموضوعية:**

على المجلس أو لجنة المراجعة والتدقيق التأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عن أي عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيدا تحيز.

- **ميثاق التدقيق:**

يجب على المجلس أو لجنة المراجعة والتدقيق اعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي بالمصرف الذي يتم إعداده من دائرة التدقيق، بحيث يعزز مكانة وصلاحيات التدقيق الداخلي على أن يتم إطلاع كافة موظفي المصرف على هذا الميثاق وأن يتم مراجعته من دائرة التدقيق الداخلي بصفة دورية وعرضه على المجلس أو لجنة المراجعة والتدقيق لاعتماده، على أن يتضمن الميثاق بالحد الأدنى ما يلي:

1. أهداف ومجال وظيفة التدقيق الداخلي.
2. صلاحيات ومسؤوليات الدائرة.
3. علاقتها بوظائف الرقابة الأخرى.
4. ضوابط مساءلة مدير دائرة التدقيق الداخلي.

المنافسة المهنية: يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق انتهاج سياسة تكفل توفر الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي، ورفع مستوى معرفة وخبرة المدققين بهدف زيادة قدراتهم على فهم أنشطة المصرف في ظل التطور المتنامي للعمليات والأنشطة المصرفية، وضمان امتلاكهم المعرفة الكافية والحديثة لتقنيات التدقيق والأنشطة المصرفية.

واجبات المصرف تجاه إنشاء وحدة التدقيق الداخلي:

1. على كل مصرف أن ينشئ دائرة للتدقيق الداخلي تكون مستقلة وتتبع إداريا والتدقيق المنبثقة عن المجلس.

2. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع واعتماد هيكل تنظيمي يوضح استقلالية وتبعية دائرة التدقيق الداخلي.
3. يقع على عاتق المصرف مسؤولية تنظيم علاقة المدقق الداخلي مع الوظائف الرقابية الأخرى، وذلك لضمان الاستقلالية وعدم تداخل مسؤوليات كل منها وبما يعكس أفضل الممارسات والمعايير المهنية بهذا الخصوص، إضافة إلى تنظيم علاقته مع سلطة النقد في المجالات التي تتطلب التعاون والتواصل فيما بينها.
4. يعين مدير دائرة التدقيق الداخلي من المجلس أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عنه شريطة الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد.
5. يقدم المصرف السيرة الذاتية للمرشح لشغل منصب مدير دائرة التدقيق الداخلي مرفقة بالوثائق والشهادات اللازمة وفق متطلبات تعليمات الصادرة عن سلطة النقد بشأن التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة، وتشترط موافقة سلطة النقد المسبقة على تعيينه ومباشرته العمل، على أن يتوفر لدى المرشح المؤهلات العلمية والخبرات العملية المناسبة التي تؤهله لتولي المنصب.
6. أن يلبي المرشح متطلبات شغل الوظيفة وفق الوصف الوظيفي المعتمد بالمصرف.
7. أن يتوفر لدى المرشح معرفة واسعة في تطبيق التدقيق الداخلي والمبادئ والممارسات المحاسبية والإدارية، ومعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد المدققين الداخليين، ومعرفة في مصطلحات نظم إدارة المعلومات والمفاهيم والممارسات مع توفر عنصر الخبرة في الإشراف على نظم المعلومات وغيرها من المجالات ذات الصلة.
8. يتم تعيين كادر التدقيق الداخلي من قبل لجنة المراجعة والتدقيق وبتوصية من مدير دائرة التدقيق الداخلي، حيث:

أ- يجب أن يتمتع أفراد كادر التدقيق الداخلي بمؤهلات وخبرات ومهارات فنية ومعرفة عالية بكافة نواحي العمل المصرفي.

ب-يخضع كادر التدقيق الداخلي لإشراف لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، بحيث تكون تبعيته في الهيكل التنظيمي للجنة المراجعة والتدقيق مباشرة.

ت-تحدد لجنة المراجعة والتدقيق رواتب كادر التدقيق الداخلي وحوافزه ومكافآته وتكون مسؤولة عن تقييم أدائه.

ث-تعتمد لجنة المراجعة والتدقيق برامج التدقيق الداخلي وخططه وتتأكد من أن التدقيق الداخلي يتم وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية مناسبة وتتوافق مع أحدث معايير وأدلة التدقيق الدولية، وضمان قيامه بالمساعدة في وضع الأسس والإجراءات الكفيلة بسلامة العمليات المصرفية وتوفير رقابة ثنائية ومستمرة عليها.

9. لا يجوز تكليف مدير دائرة التدقيق أو موظفي الدائرة بأية أعمال أو مهام تنفيذية، ويجوز أن يشارك في عضوية اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بصفة مراقب أو استشاري.
10. يتعين على المجلس والإدارة التنفيذية تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي بشكل مستمر عن طريق تشجيع المدققين لمتابعة المعايير الدولية ذات العلاقة، وأن يتوفر إجراءات تصحيحية فعالة وفي الوقت المناسب للملاحظات المتعلقة بأعمال التدقيق الداخلي.
11. يجب على مجلس الإدارة اعتماد دليل إجراءات عمل لدائرة التدقيق الداخلي بحيث يحدد فيه بشكل واضح أولويات ومسؤوليات الدائرة، أساليب العمل، وآليات رفع التقارير وعرض نتائج عمل الدائرة، كما يجب أن يشمل آلية اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال اكتشاف أية مخالفات، وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن الدليل متوفر لاطلاع جميع الموظفين المعنيين.

12. يتم إنهاء خدمات أو عزل مدير دائرة التدقيق الداخلي بقرار من مجلس إدارة المصرف على أن يتم مناقشة وتوضيح أسباب ذلك لسلطة النقد قبل اتخاذ القرار.

1.6.1.2. إجراءات التدقيق الداخلي:

1. يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برامج للتدقيق الداخلي بحيث تصف أهداف وخطة عمل التدقيق وأن تكون هذه الإجراءات/ البرنامج مرنة نسبيا بحيث تكون عملية تبنيها وإنجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها، وبما يتوافق مع خط التدقيق المعتمدة.
2. يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة.
3. يجب إصدار تقرير التدقيق المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة المراجعة والتدقيق.
4. يجب أن يعرض التقرير مجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما تم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها مع تبيان الأمور التي تم الاتفاق التدقيق عليها والأهمية النسبية لنقاط الضعف والتوصيات بشأنها.
5. يجب أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة المراجعة والتدقيق والتي تقوم بدورها بتوجيه التقارير للإدارة التنفيذية لتصويب الملاحظات والتجاوزات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
6. يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة مدى التزام الإدارة التنفيذية بتصويب الملاحظات بشكل دوري ورفع تقارير بهذا الشأن للجنة المراجعة والتدقيق.

7. يجب أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم إنجازها والتقارير التي تم إصدارها والمتابعات بشأنها.

2.6.1.2. دور مدير دائرة التدقيق الداخلي:

1. يعتبر مسؤولا يعتبر مدير التدقيق الداخلي مسؤولا أمام لجنة المراجعة والتدقيق ويعتبر مسؤولا عن الجوانب التالية بالحد الأدنى:
2. الإشراف المباشر على موظفي دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من قيامهم بالهمام والمسؤوليات الموكلة إليهم بما ينسجم مع الخطة المعتمدة، والتزامهم بالمهنية والموضوعية والحيادية في تنفيذ عمل التدقيق، وتقييم أدائهم توفير التدريب المناسب لهم عن التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي.
3. يكون مدير التدقيق الداخلي مسؤولا عن التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي والممارسات السليمة للتدقيق الداخلي من حيث التأكد من وضع ميثاق وخطة تدقيق وإعداد سياسات وإجراءات عمل التدقيق، والتأكد من توافر المنافسة المهنية والحوافز لموظفي الدائرة.
4. التأكد من إرسال التقارير بانتظام لمجلس الإدارة/ لجنة المراجعة والتدقيق بشأن أداء أنظمة الضبط الداخلي وأهداف التدقيق الداخلي التي تم إنجازها، ومناقشة التقارير وملخص التوصيات والتزام الإدارة التنفيذية بها، وخطة التدقيق واحتياجات دارة التدقيق مع لجنة المراجعة والتدقيق.
5. تقديم النصح والإرشاد للإدارة التنفيذية بشأن أية ثغرات أو نقاط ضعف في أنظمة الضبط الداخلي والمخاطر التي يواجها المصرف في مختلف أنشطته.

3.6.1.2. دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف:

1. المساهمة في وضع أنظمة داخلية لكل من مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به، معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان، إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها، تقييم جودة الأصول، ونظام الأسناد الخارجي ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها.
2. مراعاة الجوانب التالية لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي: واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة، وأسس تحديد المخاطر وتقييمها.

4.6.1.2. الإسناد الخارجي لعمليات التدقيق الداخلي:

يسمح للمصارف إسناد بعض أو كل مهام التدقيق الداخلي لجهة خارجية مع بقاء تحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف للمسؤولية الكاملة عن ضمان فاعلية وكفاءة وملاءمة أنظمة الرقابة الضبط الداخلي في المصرف. على أن تكون عملية الأسناد ضمن الضوابط والشروط التالية:

1. تنظيم عقد واضح مع الجهة الخارجية (مزودة الخدمة) والتي يجب أن تكون شركة تدقيق خارجية من ضمن قائمة المدققين الخارجيين المعتمدين من سلطة النقد، أو من خارج هذه القائمة شريطة الحصول على موافقة مسبقة من سلطة النقد وبما يتوافق مع وفق تعليمات سلطة النقد بخصوص الأسناد الخارجي.
2. مراعاة كافة المتطلبات المتعلقة بالتدقيق الداخلي.
3. إن إسناد عمليات التدقيق الداخلي لجهة خارجية لا يلغي وجود التدقيق الداخلي المقيم في المصرف، حيث يجب الإبقاء على مدير دائرة التدقيق الداخلي وعدد قليل من الموظفين، بحيث تقوم الجهة الخارجية بمساعدة الموظفين في تحديد المخاطر المنوي مراجعتها وتنفيذ

إجراءات التدقيق المعتمدة ورفع تقارير مشتركة مع مدير دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة المراجعة والتدقيق.

4. يتوجب على مجلس الإدارة/ لجنة المراجعة والتدقيق مراجعة وتحليل مدى تأثير إنجاز أنشطة التدقيقً وعلى نظام الضبط الداخلي بالمصرف .الداخلي من قبل الجهة الخارجية على مستوى المخاطر عموما

5. يجب أن يتوفر لدى المصرف وبشكل دائم خطة طوارئ بشأن استمرارية عمل التدقيق الداخلي في حال التوقف المفاجئ للجهة الخارجية عن تزويد المصرف لخدمة التدقيق الداخلي.

لسلطة النقد الطلب من المصرف عدم تجديد عقد الأسناد الخارجي للتدقيق الداخلي والعودة إلى نظام التدقيق من قبل دائرة التدقيق بالمصرف، في حال تبين لسلطة النقد أن إسناد أنشطة التدقيق الداخلي لجهة خارجية يزيد من درجة مخاطر عمليات المصرف

5.6.1.2. تصنيف التسهيلات الائتمانية:

تصنف التسهيلات الائتمانية على وفق معايير مختلفة كما يأتي (هاشم، القاموسي،2017):

1. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الفترة الزمنية:

يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية على وفق الزمنية إلى الأنواع الآتية:

أ- التسهيلات المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل.

ب-التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل.

2. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب نوع الضمان:

يقصد بها تلك التسهيلات الممنوحة إلى الأطراف المختلفة وبواسطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للتسهيلات ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

أ- التسهيلات بضمان شخصي

ب-التسهيلات العينية

3. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الطالبة لها:

أ- التسهيلات الخاصة: وهي التسهيلات التي تمنح للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ب-التسهيلات العامة: التسهيلات العامة ويتمثل في التسهيلات الممنوحة من المصارف إلى الدول والمؤسسات الرسمية وغالبا ما يشكل نسبة ضئيلة من التسهيلات الممنوحة من المصارف.

4. تصنيف التسهيلات المصرفية من حيث طبيعتها:

يصنف هذه النوع من التسهيلات إلى مباشرة وغير مباشرة وكما يلي:

أ- التسهيلات المباشرة: فيها توضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل ليستخدمها في المجالات التي يرغب فيها.

ب-التسهيلات غير المباشرة: تتميز هذه التسهيلات بان المستفيد منها يكون شخصا ليس عميلا للمصرف الذي منح له تسهيلات ولا تتضمن قيام المصرف بوضع نقود مباشرة بين أيدي العميل والمستفيد في الحال وإنما تعكس تعهدا خطيا من المصرف بالالتزام قد يتحقق وقد لا يتحقق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد.

6.6.1.2. طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها:

إن المخاطر الائتمانية تختلف باختلاف الظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بالمصرف، كما تختلف باختلاف أنواع الأنشطة التي يمارسها المصرف، حيث تمثل الحجم الأكبر للعمليات المصرفية

لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الائتمانية، ولهذا السبب تعمل الإدارة على الحد منها والسيطرة عليها، لذلك يتعين مراعاة طبيعتها ومسبباتها كما يتضح مما يلي (مسمح، 2016):

1. لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من التسهيلات بل إن جميعها معرضة للمخاطر ولكن بدرجات متفاوتة، وبغض النظر عن عملية تقديم التسهيلات فحسب، بل تستمر حتى عملية السداد.
2. تنشا المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز وإتمام المعاملة مثل تاريخ استحقاق الأقساط، أو الفوائد والمصاريف، أو الضامنات المقدمة.
3. المخاطر الائتمانية هي خسائر تصيب التسهيلات الائتمانية بشكل عام سواء من مصرف أو مؤسسة مالية أو منشاة البيع الأجل.
4. السبب الرئيسي لحدوث المخاطر الائتمانية هو عدم القدرة أو الرغبة في السداد.
5. التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات الدولة تتضمن مخاطر، بالرغم من القول بان مخاطر التسهيلات الممنوحة للحكومة معدومة بدعوى أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن السداد.
6. المخاطر الائتمانية هي مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير مباشر على إيرادات وراس المال المصرف بسبب عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

7.1.2. إدارة المخاطر وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10:

يجب أن تتوفر لدى المصرف وظيفة إدارة مخاطر فعالة تتمتع باستقلالية ويكون مدير/ مسؤول إدارة عن تلك الوظيفة، ويجب أن تتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية.

تعتبر الوظيفة الفعالة لإدارة المخاطر (خط الدفاع الثاني) من العناصر الرئيسية لدى المصرف، إلا أن ذلك يتطلب بعض المتطلبات المسبقة مثل توفر السلطة الكافية ضمن هيكل المصرف

للوظيفة وأن تكون مستقلة عن الوظائف الأخرى خاصة الوظائف التي تحقق الإيراد (إلا أن ذلك لا يمنع التواصل بشكل مباشر مع دوائر الأعمال)، والتواصل المباشر مع مجلس الإدارة تمكنها من تقديم التقارير اللازمة وكتابة التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة أو للجنة المخاطر، إضافة إلى ذلك يجب أن يكونً لتغطية كافة العمليات ذات المخاطر، بما يعني امتلاك موظفي إدارةً وكافيا كادر/ طاقم الوظيفة مؤهلا المخاطر الخبرة الكافية في خطوط الأعمال المختلفة.

تتطلب إدارة المخاطر الفعالة أن يكون هناك تواصل مباشر وفعال بين دائرة المخاطر والدوائر الأخرى في المصرف وبين دائرة المخاطر والمستويات العليا والمتمثلة بالمجلس أو اللجنة المنبثقة عنه.

إعداد ميثاق لإدارة المخاطر واعتماده من مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس. على أن يتم اطلاع كافة تضمن الأخيرة قيام دائرة إدارة المخاطر بمراجعة وتحديث الميثاق سنويا الموظفين على هذا الميثاق.

يجب على المصرف اعتماد دليل إجراءات عمل لدائرة المخاطر يحدد فيه بشكل واضح أولويات ومسؤوليات الدائرة وأساليب العمل وآليات رفع التقارير وعرض نتائج عمل الدائرة وآلية اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال اكتشاف أية مخالفات.

يجب على المصارف تنفيذ اختبارات فحص التحمل بشكل دوري وفق سياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف بالاستناد لتعليمات سلطة النقد والمعايير الدولية في هذا المجال، لا سيما المبادئ والممارسات السليمة في إعداد اختبارات فحص التحمل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. حيث تعتبر اختبارات فحص التحمل من أهم الممارسات التي تساعد المصارف في تقييم حجم المخاطر التي قد تواجهها في المدى المنظور بهدف المساعدة في اختيار السياسات والإجراءات التحوطية المناسبة كتحديد سقوف التعرض وإجراءات العمل ووضع خطط طوارئ متقدمة والعمل

على تدعيم رأس المال وتعديل الإجراءات التشغيلية وإدارتها بما يساهم في تعزيز قدرة المصارف على الصمود ومواجهة الأزمات والصدمات عالية التأثير.

يجب تحديد المخاطر ومراقبتها وضبطها على نطاق المصرف ككل (المجموعة المصرفية) وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة بشكل خاص، كما ينبغي تعديل تركيبة إدارة المخاطر ومدى تعقيدها والبنية التحتية للرقابة الداخلية لمواكبة التغيرات على مستوى ملف مخاطر المصرف والمخاطر المحيطة وممارسات القطاع المصرفي.

1.7.1.2. علاقة التدقيق الداخلي مع سلطة النقد للمصرف:

1. يكون لمفتشي سلطة النقد حق الاطلاع على خطة التدقيق وإجراءات العمل وتقارير التدقيق الداخلي والحصول على نسخ منها، وتقييم عمل التدقيق الداخلي من حيث الالتزام بالممارسات السليمة للتدقيق الداخلي وفحص الاستقلالية والشمولية والفاعلية بما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد والممارسات الدولية الفضلى.

2. على دائرة التدقيق التعاون التام مع مفتشي سلطة النقد واطلاعهم على أية تقارير أو ملاحظات أو مستندات بشأن التدقيق على أعمال المصرف .

3. يجب إبلاغ سلطة النقد بشكل فوري في حال توقف دائرة التدقيق أو مدير التدقيق عن ممارسة مهامهم .

4. تشجع سلطة النقد التعاون الفعال ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بما يساهم في تحسين الضوابط الرقابية الداخلية، ورفع درجة اعتماد التدقيق الخارجي على الأعمال المنجزة من التدقيق الداخلي.

5. يجب مراعاة ألا يكون عمل التدقيق الداخلي تكرارا تنسيق الجهود بين المدققين الداخليين والخارجيين لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك، وتبادل تقارير التدقيق والرسائل الإدارية والمفاهيم العامة لتقنيات وأساليب التدقيق.

2.7.1.2. أنواع المخاطر الائتمانية:

هناك عدة أنواع من المخاطر الائتمانية التي يجب على إدارة البنك تفاديها من أهمها ما يلي (هاشم، القاموسي،2017):

1. مخاطر عدم القدرة على السداد: وهو خطر افتراضي لاحتمال عدم القدرة على السداد تعد مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل لأسباب تتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية أو قد يكون الوضع المالي للعميل وانخفاض دخلة.
2. مخاطر السيولة: وتنشا من احتمال عدم قدرة العميل عل تسديد التزاماته في الوقت المحدد على وفق الجدول الزمني المتفق عليه فتنشا ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة أو الملاءمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديد العميل المقترض، وكذلك تنشا حين لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع.
3. مخاطر التركز المالي: هي انكشاف الكبير تجاه زبون واحد في المخاطر قدر تؤدي إلى خسائر كبيرة نسبة إلى راس المال أو جمالي الموجودات لدى المصرف إذ تهدد مركزه المالي.
4. مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور مدة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطرة كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية مدة السداد ومن ثم فان الحكم على الأداء خلال هذه المدة يشوبه هدم الموضوعية.

5. مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: عادة ما يواجه المصرف في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.
6. مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وان أي تأخير في التأثير في التزامات العملاء بالزيادة أبو بالنقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.
7. مخاطر تغيير القوانين: إن تغيير هذه القوانين والتشريعات تعطي مجالا للبنك للتوسع أكثر في عملية المنح وبالعكس عند تضييق المجال فتفرض نسب أكثر تشددا كنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وعيرها من النسب.
8. مخاطر تقلبات أسعار الصرف: إن هذه المخاطر لا تظهر إلا حين تكون هناك عملية إقراض في الخارج وان يتم الإقراض بعملة البلد الموجود فيه المقترض، فانخفاض أسعار الصرف لعملة تلك الدولة يعني خسارة للبنك المقرض، لانخفاض القيمة الشرائية للأموال التي سوف يحصل عليها.
9. مخاطر أسعار الفائدة: فارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى انخفاض في مستوى القروض الممنوحة لارتفاع تكاليفها وقد تكون اعلى من الدخل المتوقع للمقترض.
10. مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز المصرف في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز المصرف على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات الآتية (العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات).

وهذه المخاطر تشمل إلى جانب البنود داخل الميزانية مثل (القروض والسندات)، وبنودا تعتبر خارج الميزانية مثل (خطابات الضمان والاعتمادات المستندي)، فهي تنتج عن عدة عوامل خارجية أو عوامل داخلية منها (رضوان، 2012):

العوامل الخارجية: وتتمثل في حدوث تغيرات في الأحداث الاقتصادية مثل الركود أو الكساد الاقتصادين أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، أو في حدوث تغيرات في حركة السوق مثل (التغيرات في أسعار الفائدة).

العوامل الداخلية: ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي، وعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة، وضعف سياسات التسعير، وضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

3.7.1.2. تحليل المخاطر الائتمانية:

تعمل المصارف على وضع منهج يساهم في قياس وتحليل المخاطر الائتمانية للتعرف اذا ما كانت المخاطر مقبولة أو غير مقبولة، مع تحديد السعر المناسب مقابل تلك المخاطرة، فالمصارف تنظر إلى سعر الفائدة على أن يقابل تكلفة التمويل والمصروفات الإدارية، بالإضافة إلى القدر الذي تراه مناسبا لتامين نفسها ضد المخاطر المختلفة، فالمخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من الائتمان، لذلك فان القرار الأمثل عند إدارة الائتمان هو الذي تشعر فيه أن العائد الأكبر أو يوازن المخاطر التي تحيط به، وبناء على ذلك تضع الإدارة اهتمامها في تقدير وحساب درجة المخاطر التي تحيط بالائتمان، حيث لا يتوقف الأمر عند الاعتراف بالمخاطر بل يجب التركيز بمعرفة أسبابها وعواملها التي زادت من احتمالية حدوثها، إلى جانب تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا بما يسمح

لإدارة الائتمان التحكم في تلك المخاطر وتخفيف حدوثها، وتجنب آثارها السلبية على أداء ومركز الجهاز المصرفي بغرض المحافظة على نموه وتطويره. (مسمح، 2016).

ويمكن النظر إلى المخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية من خلال تحليل جوانبها المختلفة كالاتي (موسى، 2012):

1. المخاطر المتعلقة بالعميل:

أ- أهلية العميل وتعني قدرة العميل على إدارة نشاطاته بكفاءة.

ب-السمعة الاجتماعية للعميل: وتعني مدى قدرة وصدق العميل بالوفاء بتعهداته والتزاماته.

ت-الملاءة المالية للعميل: وتعني توفير القدرة المالية لسداد ديونه في موعدها.

ث-حاجة العميل للائتمان: وتعني دراسة نشاط العميل وسوق المنافسة للسلعة المنتجة مع بيان الطلب عليها، ومدى مرونته.

2. المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل:

تتعلق هذه المخاطر بطبيعة العملية الذي يمارسه العميل، وقد يواجه المصرف صعوبة في تقدير تلك المخاطر بسبب اختلاف الظروف التشغيلية والتنافسية لوحدات القطاع المنتمي له.

3. المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر من نشاط إلى أخر، وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان، والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة بالنشاط المراد تمويله، فمثلا مخاطر الائتمان المتعلقة بضمان أوراق مالية تختلف عن المخاطر المتعلقة بضمانات الرهن العقاري، ومخاطر الائتمان لشركات المقاولة ترتبط بكفاءة الشركة وخبرتها وملاءتها المالية.

4. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

تتعلق هذه المخاطر بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فهي تزيد في ظروف الكساد، وتنخفض في ظروف الزواج.

5. المخاطر المتعلقة بظروف المصرف، وتشمل:

أ- عدم إجراء دراسة لنشاط وبيانات العميل.

ب-عدم اخذ في الحسبان أي التزامات أخرى على العميل.

ت-منح العميل تسهيلات بدون ضمانات كافية.

ث-عدم تحليل التدفقات النقدية للعميل لبيان قدرة العميل على السداد.

ج- الاكتفاء بنقاط القوة عند العميل، وتجاهل نقاط الضعف.

6. المخاطر المتعلقة بالغير:

تتعلق هذه المخاطر بمدى تأثير العميل والمصرف باي أحداث خارجية مثل إفلاس أحد العملاء ذات المديونية العالية.

4.7.1.2. نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان:

تتعد المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف، حيث تقوم المصارف بإدارة تلك المخاطر من خلال مجموعة من المعايير بهدف تحديد وقياس ومتابعة تلك المخاطر والرقابة عليها، فهناك عدة نماذج ومعايير لمنح الائتمان يعتمد عليها محللو ومانحو الائتمان على المستوى الدولي عند منح التسهيلات الائتمانية، حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (مسمح، 2016)، وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عاكل الثقة لدى العاملين بتلك الإدارة، بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع بالخطأ، وتوفير المرونة الكافية مع سرعة التصرف بدون

الرجوع إلى المستويات العليا طالما كان ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم (شاهين،2010). فالحالة التي اتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل وتقييم المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذب سوف يتخذه بخصوص منح الائتمان(مطر،2010).

وفيما يلي تحليلا للنماذج التي يمكن استخدامها لتقييم المخاطر الائتمانية (شاهين، 2010):

أ- نموذج الائتمان المعروف (5C,S) وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف (C) باللغة الإنجليزية، وهي:

1. الشخصية: هي مجموعة من الصفات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد التزاماته في موعدها، حيث يمكن الحكم عليها من خلال عادته الشخصية أو المصارف التي سبق التعامل معها أو عملاءه، أو الاستفسار عنه في غرفة التجار والضرائب، وما إذا كان هناك شكاوى أو احتجاج عليه بسبب المماطلة في الدفع.
2. المقدرة على الدفع: تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة، وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال هذه مؤشرات كربحية النشاط، ومعدل دوران المخزون، والتدفقات النقدية، وسيولة الأصول المتداولة، وحجم المبيعات وخصائص القوى العاملة لديه.
3. المركز المالي للعميل: تعني متانة المركز المالي للمقترض، وتظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية)، وتحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المنشاة بعدة سنوات مالية أو مع منشاة أخرى مماثلة، وبالتالي قياس قدرته على السداد.

4. الظروف العامة: تتعلق بمدى تأثر نشاط المقترض بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها بلده، وطبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه.
5. الضمانات: تعتبر الضمانات المصرد القانوني للسداد، وهي تشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد.

ب-نموذج الائتمان المعروف (5P,S)، وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بحرف(P)، وهي:

1. نوع العميل: هي مجموعة من الصفات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد التزاماته في موعدها، حيث يمكن الحكم عليها من خلال عادته الشخصية أو المصارف التي سبق التعامل معها أو عملاءه، أو الاستفسار عنه في غرفة التجار والضرائب، وما إذا كان هناك شكاوى أو احتجاج عليه بسبب المماطلة في الدفع.
2. القدرة على السداد: تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة، وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال هذه مؤشرات كربحية النشاط، ومعدل دوران المخزون، والتدفقات النقدية، وسيولة الأصول المتداولة، وحجم المبيعات وخصائص القوى العاملة لديه.
3. الغرض من الائتمان: وتعني الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة، ومدى توافقه مع سياسة المصرف ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية.
4. الحماية: يتم ذلك من خلال توفير الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مم يجعل عملية الإقراض آمنة وسليمه.

5. النظرة المستقبلية: تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبلة، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

ت-نموذج الائتمان المعروف بالملاءة المالية، وتشمل:

1. السيولة: وهي مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.
2. النشاط: تقيس مدى فعالية وكفاءة إدارة الموارد
3. الربحية: وهي الهدف من الذي من أجله تم التمويل، وهي تشكل أساس البناء والهيكل المالي للعميل.

ث-نموذج الائتمان المعروف ب (Prism):

يقوم هذه النموذج على قراءه مستقبل الائتمان، والتنبؤ بالمخاطر التي قد تحيط به، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل، ويساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد، وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي (مسمح، 2016):

1. التصور: يدور التوقع الرئيسي للمصرف حول تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تواجه الائتمان في حالة موافقة إدارة المصرف ومدى تلائم أو تناسب العائد المنتظر تحقيقه من الائتمان الممنوح بالمقارنة مع درجة المخاطرة.
2. القدرة على السداد: تعرفه إدارة الائتمان على قدرة الزبون المالية على تسديد الائتمان الممنوح وفق المدة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد التدفقات النقدية ومدى إمكانية الموارد المالية الذاتية من تغطية احتياجات الزبون ودعم مصادر التمويل الخارجية، بعبارة أخرى تحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية والتي تبين إمكانية الزبون في سداد الائتمان الممنوح له.

3. الغاية من الائتمان: ويساعد هذا العنصر إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم وذلك من خلال معرفة نية طالب الائتمان في توجيه الائتمان الممنوح له وتحديد الغرض ومدى انسجام تلك النية أو ذلك الغرض مع توجهات المصرف مما يؤمن للمصرف عامل الاطمئنان على أن قراره بالاتجاه الصحيح.
4. الضمانات: يبقي المصرف المانح للائتمان حريصا على استرداد أمواله سواء بالحالة الطبيعية أو في حالة عدم قيام الزبون بالسداد لأي سبب كان. ويراعى المصرف أن يوثق أو يضمن ائتمانه باي شكل يراه مناسبا وغالبا ما يكون الضمان أو الحماية عينيا ولا بشكل عبئا على إدارة الائتمان في التصرف به في حالة عدم وفاء الزبون بالتزاماته.
5. الإدارة: الإدارة بمعناها العام هي العلم والفن في توظيف الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهداف المنظمة أو المشروع ويدرس المصرف مدى نجاح الزبون طالب الائتمان في إدارة العمالة إذ يركز على عناصر النظام الأساسية للمشروع والمتمثلة بالمدخلات والعمليات والمخرجات إذ يشمل التحليل المدخلات من الإمكانات المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية ومدى فاعلية العمليات التقنية أو المعنوية وسلامة القرارات المتخذة في تحويل المدخلات إلى مخرجات أو منتجات سواء كانت سلع أو خدمات فضلا عن دراسة أفاق تطور النشاط ونموه وتوسعه وتأثير كل ذلك على سلامة الائتمان الممنوح.

8.1.2. التحليل المالي وأثرة على المخاطر الائتمانية:

تطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف دراسة العديد من العوامل المؤثرة التي قد تسهم في تسيير أو تحسين عملية إعادة سداد القرض، ومن هذه العوامل عمليات التحليل المالي اللازمة لتقييم طلب الائتمان محل الاهتمام، حيث أن المصارف تسعى إلى توظيف أصولها لتحقيق اعلى عائد مع

تقليل المخاطر التي تتعرض لها، لذلك فان التحليل المالي يعد كمصدر للمعلومات الائتمانية وقاعدة أساسية لصناعة القرارات الائتمانية الناجحة مع تحديد نقاط القوة وإيجابياتها وتحديد نقاط الضعف ومسبباتها عند المقترضين (شاهين، 2010).

وعليه من اجل الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة ذات مخاطر منخفضة ينبغي على ضابط الائتمان إن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة، ومن اعم تلك الأدوات التي يمكن استخدامها التحليل المالي بالنسب مثل (نسب السيولة، والنشاط، والربحية)، حيث يقوم هذه التحليل على أساس مكونات القوائم المالية وعلاقتها ببعضها البعض (مسمح، 2016).

1.8.1.2. مخاطر التعثر المصرفي أسبابها وطرق الوقاية منها:

لما كانت عملية الائتمان المصرفي تحمل في طياتها العديد من المخاطر أهمها مخاطر الائتمان، لذلك فهي تؤثر بصورة مباشرة على المركز المالي للتصرف ونتائج أعماله، وتحد من قدرته على منح التسهيلات وممارسه دوره في عملية التنمية، بما يعكس سلبا على اقتصاد البلد(لظن،2016).

ولتفادي تصاعد ظاهرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالالتزامات تجاه المصارف أو الفشل في إدارة الأموال، لذلك بات بنظر إلى تلك الظاهرة بانها أحد أسباب الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، كما بات من الواضح انه لا يوجد مصرف خالي من تلك المخاطر، لذلك يجب أن تكون التسهيلات الائتمانية محسوبة ومدروسة من جميع الجواب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي القاموسي وهاشم (2017).

فهناك عدة عوامل التي تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر الائتماني، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة عوامل(مسمح،2016):

1. عوامل تخص المصرف:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالمصرف تكون سببا في عملية التعثر المصرفي أهمها:

أ- قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.

ب-عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث: مخاطر الإدارة، السوق وراس المال، والضمانات.

ت-عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والأخر بالتسهيلات.

ث-اهتمام المصارف بزيادة أرباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.

ج- عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة إلا بعر أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر.

ح- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.

2. عوامل تخص بالعميل:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالظروف المحيطة بالعميل تكون سببا في عملية التعثر المصرفي أهمها (شاهين،2016):

أ- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للمصرف.

ب-استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.

ت-التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.

ث-عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.

ج- العوامل الشخصية وقدرته على إدارة المشروع.

3. عوامل تخص الظروف المحيطة بالعميل:

هناك العديد من العوامل التي تتعلق بالظروف المحيطة بالعميل تكون سببا في عملية التعثر المصرفي أهمها القاموسي وهاشم (2017):

أ- الظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان المصرف، بالإضافة إلى الحروف والكوارث الطبيعية.

ب-عدم استقرار أسعار الصرف.

ت-تغير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة.

ومما لا شك فيه أن استمرار حالات التعثر بالمصارف دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التعثر، التي تمتد أثرها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية على الإيرادات والسيولة والربحية والسمعة، وذلك للمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين، ومن هذه الآثار السلبية(المدهون،2014):

أ- التعثر المصرفي يتطلب تكون احتياطي ومخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، مما يؤدي إلى انخفاض في أموال المصرف بسبب عمل احتياطي لدى السلطات الرقابية.

ب-ارتفاع تكلفة تحصيل الديون المتعثرة مثل مصاريف القضاء والمحاماة.

ت-بذل الوقت والجهد لتحصيل الديون المتعثرة.

ث-انخفاض العائد على الاستثمار.

ج- الإقلال من معدل دوران أموال المصرف، وزباده تكلفة الفرصة الضائعة.

ح- انخفاض ربحية المصرف بسبب عدم عرض برامج جديدة للائتمان بسبب انخفاض السيولة.

إن أفضل الطرق للتعامل مع الديون المتعثرة هو العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسية ائتمانية، حيث إن يتم منح التسهيلات الائتمانية وفقا للتدفقات النقدية لنشاط العميل مع الأخذ بالضمانات الكافية والقوية التي يمكن تحويلها لنقدية إذا تطلب الأمر ذلك.

2.8.1.2. مخففات مخاطر الائتمان:

تتمثل مخففات مخاطر الائتمان في أسلوب إدارة التعامل مع تلك المخاطر، واستخدام تقنيات وأدوات التحوط، والوقوف على مدى قبول العميل تحت المخاطرة العالية، أو انه لا يرغب في تحميل أو قبول مخاطر الائتمان، أو انه معتدل في تحمل وقبول تلك المخاطر، إضافة إلى التقنيات المستخدمة في تخفيض مخاطر المحفظة الائتمانية، والتي تشكل المحصلة النهائية لتخفيف حدة تلك المخاطر. هذا وتظهر أهمية استخدام استراتيجيات التحوط كأداة مهنية في تخفيف المخاطر الكلية للمصرف، مثل القاموسي وهاشم (2017):

1. الضمانات:

الضمان يؤدي دورا مهما في القرار الائتماني، وخاصة في التسهيلات ذات المخاطر المرتفعة أو القيم الكبيرة، وغالبا يرغب المصرف في وجود مصدر بديل للسداد في حالة اكتشاف أخطاء في خطط العميل دون أن يتمكن من تسديد التزاماته مثل (الحجوزات النقدية، الرهونات العقارية، رهن الأوراق المالية، حوالة حق، تجبير بوليصة تامين)، وعلية يجب أن يتوافر في الضمان عدة شروط أهمها:

أ- سهولة التقييم.

ب-سهولة التسييل.

ت-الاستقرار النسبي للضمان.

ث-نسبة التغطية من الائتمان.

ج- سلامة وفاعلية التوفيق القانوني وإلزاميته.

2. الكفالات:

تتم العملية الائتمانية بين المصرف والمدين، وفي بعض الأحيان يطلب المصرف طرف آخر ككفيل لتعزيز قرار المنح وحماية أصوله، بحيث يعود المصرف عليه في حالة امتنع أو عجز المدين عن

سداد التزاماته، ويتم ذلك إما بكفالة أشخاص لديهم رواتب محولة لدى المصرف، أو كفالة مالية من مصرف آخر بحيث تكون ملزمة له في حالة عجز المدين عن السداد، وبالتالي فإنها توفر غطاء قانونيا وتنفيذيا واستقرارا للقيمة. وتكون الحماية الائتمانية من خلال الكفالات المقبولة إذا تم إصدارها من الجهات التالية (الوحدات السيادية في القطاع العام، والمصارف، والمؤسسات المالية)، وهي لها أوزان اقل من وزن مخاطر العميل.

3. المشتقات المالية:

تعتبر المشتقات الائتمانية أداة حديثة لتخفيف مخاطر الائتمان من هلال عقود ثنائية يتم تداولها في القطاع الخاص، وتسمح لأطرافها بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان، كما هو الحال عندما يخشى مصرف ما من عدم قدرة عميله على سداد التزاماته، فيتجه لحماية نفسه من الخسائر بتحويل المخاطر لطرف آخر، بينما تبقى الالتزامات ضمن مهام المصرف.

فاستخدام المصارف للمشتقات المالية يساعدها في تخفيض تلك المخاطر من خلال التالي:

أ- السيطرة على المخاطر الائتمانية لأي دين.

ب-التحوط ضد الخسائر يلتزم الطرف الأخر دفع القيمة للطرف المنشئ عند حصول تعثر مالي.

ت-تقليل مخاطر التركيز وتوفير التنوع في المحفظة الائتمانية.

ث-العملي كغطاء تأميني من حيث تقليل المخاطر المرتبطة بالأصول.

3.8.1.2. التسهيلات الائتمانية في البنوك:

يتم إدراج التسهيلات والتمويلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد والارباح المعلقة. ويتم تعليق الفوائد والعمولات والارباح على

التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقا لوفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. (التقرير المالي لبنك فلسطين،2019)

احتمالية التعثر:

هي تقدير احتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية على البنك والتي يمكن أن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيل. (التقرير المالي لبنك فلسطين،2019)

وعليه الجدول (1.2) يبين لنا السلسلة الزمنية للتسهيلات الائتمانية من سنة 2016 إلى سنة 2019 حيث يبين الجدول قيمة التسهيلات الائتمانية لعدة بنوك والديون المتعثرة لتلك البنوك، ومن الملاحظ أن البنك يتعرض لمخاطر عدم قدرة الزبون أو العميل على السداد مما يؤثر على البنك بشمل سلبي فمثلا بنك فلسطين في سنة 2016 كانت ديونه المتعثرة 2% وازدادت لاحقا في 2017 إلى 2.65% والتي تشكل ما قيمته 67658458 مليون دولار والتي تبلغ حصته السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية اكثر من 30%، وأيضا هناك ارتفاع ملحوظ في البنك الوطني من سنة 2017 حيث بلغت الديون المتعثرة 6617068 مليون دولار ما نسبته 1% من اجمالي التسهيلات ولاحقا ارتفعت بشكل جوهري الى 20500344 مليون بما نسبته 1.51%.

جدول (1.2): السلسلة الزمنية للتسهيلات الائتمانية في البنوك من سنة 2016 الى سنة 2019

البنك	السنة	التسهيلات الائتمانية	الديون المتعثرة	نسبة الديون المتعثرة / التسهيلات الائتمانية
بنك فلسطين	2016	2.213.463.765	44.353.263	2,00%
	2017	2.554.216.880	67.658.458	2,65%
	2018	2.782.226.225	41.418.834	1,49%
	2019	2.983.385.227	45.895.080	1,54%
البنك الوطني	2016	523.695.427	4.378.109	0,84%
	2017	660.464.594	6.617.068	1,00%
	2018	1.357.446.418	20.500.344	1,51%
	2019	1.465.314.647	24.399.406	1,67%
بنك القدس	2016	621.424.210	10.776.079	1,73%
	2017	663.532.186	14.334.539	2,16%
	2018	718.927.122	10.958.809	1,52%
	2019	821.431.035	11.715.821	1,43%
بنك الاستثمار الفلسطيني	2016	185.285.752	3.810.483	2,06%
	2017	221.342.513	2.764.315	1,25%
	2018	221.577.096	2.648.392	1,20%
	2019	230.413.223	2.788.502	1,21%
البنك الإسلامي الفلسطيني	2016	545.025.206	5.354.512	0,98%
	2017	625.038.149	6.187.939	0,99%
	2018	694.167.533	4.813.759	0,69%
	2019	791.215.176	7.409.942	0,94%
البنك الإسلامي العربي	2016	420.670.455	2.728.109	0,65%
	2017	561.953.285	4.031.984	0,72%
	2018	685.221.861	3.526.397	0,51%
	2019	763.244.619	4.608.658	0,60%

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة القاموسي وهاشم (2017) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني دراسة حالة مصرف الرشيد"

يشير هذا البحث إلى بيان أهمية ودور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ المصرف القرارات الائتمانية ومدى تفهم أو إدراك قسم الائتمان لأهمية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الائتمان واتخاذ القرارات الصحيحة، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال استخدام التحليل المالي لنشاط الإقراض وأيضا استخدم المنهج الاستطلاعي إذ جمعت البيانات اللازمة من خلال استبانة وزعت على موظفي التدقيق الداخلي للوصول إلى العلاقة بين المتغيرات (معايير التدقيق الداخلي ومسؤولية التدقيق الداخلي). قام البحث على افتراض نفاده أن اعتماد التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرارات الائتمانية في المصرف ينعكس أثرها في تحقيق إدارة كفؤة وناجحة لتلك المخاطر وبما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة، وتوصل الباحث إلى أن هناك اهتمام والتزام بمعايير التدقيق الداخلي لتنفيذ مهمة التدقيق وتبين أن عناك مسؤولية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وان أنشطة التدقيق الداخلي لها دور في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وبين تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، وأما بما يتعلق بالتحليل توصل الباحث إلى أن نتائج التحليل للواقع الفعلي تشير إلى أن هناك ضعف في دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في عملية اتخاذ القرار الائتماني وان تزايد المخاطر الائتمانية يعود إلى أسباب داخلية وخارجية، الداخلية سوء اتخاذ القرار الائتماني أما الأسباب الخارجية فتعود إلى الظروف الاقتصادية.

دراسة لظن (2016) بعنوان: "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"

هدف هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية وحدة التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO في القطاعات الحكومية في عزة عام 2016. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته للبحث في المتغيرات المستقلة البيئة الداخلية، الأهداف، تحديد الحدث، تقييم المخاطر الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، تقييم نظام الإبلاغ المالي، والمراقبة والمتغير المستقل إدارة المخاطر، فافترض الباحث انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور التدقيق الداخلي في تحليل مخاطر البيئة وتقويم إدارة المخاطر، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور التدقيق الداخلي في تحليل المخاطر والاستجابة لها وتقويم إدارة المخاطر، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور التدقيق الداخلي في تقييم أنشطة الرقابة وتقويم إدارة المخاطر، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الإبلاغ المالي وتقويم إدارة المخاطر، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور التدقيق الداخلي في المراقبة والمتابعة وتقويم إدارة المخاطر، وكانت أبرز نتائج الدراسة غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر، ضعف الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في تحديد مخاطر البيئة الداخلية ووضع الأهداف، غياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص والتقييم والاستجابة للمخاطر التي يتعرض لها القطاع الحكومي، لا يتم القيام بإجراءات التدقيق الداخلي اللازمة للتأكد من وجود خطة للطوارئ، لا يوجد دور فعال للتدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وتقييمات الأنشطة.

دراسة يزيد (2016) بعنوان: "واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات"

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات بما ينسجم ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لتحقيق درجة توافق ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في هذه الشركات مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ودراسة تأثيراتها، حيث تشمل دراسة المتغيرات المستقلة الخاصة بمعايير الاستقلالية ، الموضوعية، العناية المهنية، ضبط الجودة ، تطوير عملية التدقيق ومعايير الأداء وتشمل إدارة عملية التدقيق ، طبيعة العمل ، تنفيذ عملية التدقيق ، توصيل النتائج، مراقبة التوصيات والمعايير التي تعنى بالمسمى الوظيفي والمتغير المستقل حيث يشمل مدى التزامهم في هذه المعايير. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المتغيرات وتفسير الظواهر حيث افترض أن الشركات الجزائرية لا تطبق معايير السمات ومعايير الأداء الواجب مراعاتها في عملية التدقيق والمعايير المتعلقة بالمسمى الوظيفي. تكون مجتمع الدراسة من 12 شركة جزائرية وفروعها حيث شملت عدة قطاعات مختلفة، حيث تم توزيع 70 استبانة باستخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة وقد تم استرجاع 60 استبانة وتم تحليلها عل برنامج SPSS وتم استبعاد 10 استبانات لعدم استيفائها للشروط الضرورية للدراسة. وتوصل الباحث إلى أن ممارسات التدقيق الداخلي تتفق بدرجة مقبولة مع المعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها، وان المدققين الداخليين يتمتعون بالكفاءة المهنية اللازمة والمهارات لممارسة عملية التدقيق، اعتماد اغلب الشركات لميثاق التدقيق الداخلي وتمتع هذا الميثاق بمكانة تنظيمه ملائمة وذلك يدل على الدراك الشركات الجزائرية لأهمية عملية التدقيق الداخلي.

دراسة أبو شعبان (2016) بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث أن الباحث درس الباحث العلاقة بين تقييم الدارة المخاطر كمتغير تابع وتأثرها بكفاءة المدقق الداخلي، الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي، مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، مراعاة المدقق الداخلي لامتثال المصرف للقوانين والأنظمة، شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف، متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية كمتغيرات مستقلة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أغراض الدراسة . تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في قطاع عزة حيث تم توزيع استبانة وزعت على 24 مدقق داخلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن يوجد أثر واضح لكفاءة المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ويوجد كفاءة نسبية لدى المدقق العامليين لكن لا يوجد اهتمام من قبل المصارف لتوفير العدد الكافي من المدققين الداخليين، كما أن الصلاحيات الممنوحة للمدققين الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر بشكل إيجابي، ويوجد تأثير إيجابي لقيام المدقق الداخلي بمراجعة نظام الرقابة الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية ، بالإضافة إلى ذلك يوجد تأثير إيجابي لمراعاة المدقق الداخلي لامتثال المصرف للقوانين والأنظمة، شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف، متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية على إدارة المخاطر التشغيلية.

دراسة مسمح (2016) بعنوان: "قياس درجة المخاطر الائتمانية في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف المحلية في فلسطين ومدى تأثيرها إلى ربحية تلك المصارف من خلال دراسة العلاقة ببين المتغيرات المستقلة مخاطر العائد على الموجودات ومخاطر السيولة ومخاطر راس المال ومخاطر سعر الفائدة والمتغير التابع قياس درجة المخاطر الائتمانية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي كم خلال تحليل القوائم المالية للبنوك من الفترة 2007–2014 المصنفة في سلطة النقد كمصارف محلية. توصلت الدراسة إلى أن وجدود ارتباط طردي بين المتغيرات المستقلة باستثناء متغير السيولة مع درجة المخاطر الائتمانية، تبين أن مخصص الديون المشكوك فيها خلال السنوات 2007–2010 تزداد من سنة إلى أخرى مما يفسر تعثر العديد من الديون نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

دراسة عز الدين (2015) بعنوان: "أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي من خلال المتغير الوسيط خصائص المدقق الداخلي بأهدافه الاستقلالية والكفاءة المهنية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث بحثت الدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلي بمكوناته البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، الاتصالات وتقييم المخاطر على أداء المدقق الداخلي، وعلاقة فعالية الرقابة الداخلية وخصائص المدقق الداخلي وعلاقة وأثر خصائص المدقق الداخلي على فعالية نظام الرقابة الداخلية. تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الأردنية الخاصة الواقعة في العاصمة الأردنية عمان والبالغ عددها 7 جامعات، حيث تم توزيع 70 استبانة بمعدل 10 استبانات على كل

جامعة وشملت العينة المدراء الماليين، المحاسبين، المدققين الداخلين، ولجان التدقيق. توصلت الدراسة على أن أداء المدقق الداخلي يتأثر بمقومات نظام الرقابة الداخلية (الاتصالات وتقييم المخاطر)، ويتأثر نظام الرقابة الداخلي بخصائص المدقق الداخلي بأبعادها الاستقلالية والكفاءة المهنية.

دراسة رضوان (2012) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث في أثر التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة عام 2012، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في معايير التدقيق الداخلي ومدى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الدولية والمتغير التابع إدارة المخاطر. فافترض الباحث انه يوجد علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي بشقيه معايير الخصائص ومعايير الأداء في النوك التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة وبين إدارة المخاطر، وافترض أيضا انه يوجد علاقة بين دور المدقق في إدارة المخاطر ومدى إدراكه لآليات تطبيقها. شمل مجتمع الدراسة أقسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة والبالغ عدد هم 31 مع 181 فرعا ومكتبا، حيث تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات، فقام الباحث بالاعتماد على المصادر الأولية من خلال توزيع 33 استبانة على هذه البنوك التجارية واسترد منها 30 استبانة وقام بتحليلها باستخدام برنامج التحليلي الإحصائي SPSS واعتمد على البيانات الثانوية من الكتب والرسائل العلمية والمنشورات والمقالات. توصل الباحث إلى انه يوجد علاقة ذات دلال بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي بشقيه معايير الامتثال ومعايير الأداء في البنوك التجارية الفلسطينية العاملة

في قطاع غزة على إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة أن دور المدقق الداخلي في إدراك تطبيق إدارة المخاطر يمثل 62%.

دراسة المدهون (2011) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دارسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة من خلال دراسة مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية نظام الرقابة الداخلي، مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر، مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق بتفعيل إدارة المخاطر ومدى قيام المدقق بتقويم إدارة المخاطر. يتكون مجتمع الدراسة المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة العاملين في المصاريف الموجودة في قطاع غزة. وهي بنك فلسطين والإسلامي الفلسطيني، العربي، القاهرة عمان، القدس، التجاري، العقاري، بنك الاستثمار، الإسلامي العربي، الأردن، والإسكان، ويبلغ عددها 42 فرعاً يعمل فيها 50 مدققاً داخليا، حيث تم توزيع 50 استبانة. وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، يدرك المدقق أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، لابد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة Afaneh(2020) بعنوان:

" The effect of credit risk indicators on the profitability of banks in the Arab gulf countries"

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر مؤشرات المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك في الخليج العربي في الفترة بين 2015 إلى 2017.حيث قام الباحث باستخدام المنهج التحليلي لقياس المخاطر الائتمانية من خلال احتساب قيمة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وأثره على صافي الدخل لقياس الربحية. حيث تم تجميع البيانات المالية للبنوك عينة البحث بشكل أساسي من السعودية، الأمارات، الكويت.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل في بنوك الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 2015 إلى 2017 وان قيمة القروض الشخصية تمثل اعلى نسبة من إجمالي القروض الممنوحة. وأوصت الدراسة بتطوير إمكانيات وطاقات أقسام المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر.

دراسة Ekinici and Poyraz (2019) بعنوان:

" The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey "

هدف هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك في تركيا في الفترة بين 2005 – 2017، بحيث شملت الدراسة 26 بنك تركي من خلال دراسة العلاقة بين المخاطر الائتمانية وربحية البنك حيث سيتم دراسته الربحية من خلال قياس العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والمخاطر الائتمانية من خلال قياس القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض الممنوحة.

تم تجميل البيانات من القوائم المالية للبنوك التركية المتاحة للفترة من 2005–2017 ومن البنك المركزي التركي حيث شملت الدراسة البنوك المحلية سواء الخاصة أو الحكومية والبنوك الأجنبية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية والعائد على الأصول وأيضا العائد على حقوق الملكية وبالتالي كلما زادت المخاطر الائتمانية أي التعثر في القروض فان ذلك يؤثر بشكل سلبي على أداء البنك. وأوصى الباحث أن بضرورة التركيز على التقنيات الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر.

دراسة Rehman et al (2019) بعنوان:

" Impact of risk management strategies on the credit risk faced by commercial banks of Balochistan"

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل استراتيجيات ادراه المخاطر المتخذة في تقليل أو إزالة المخاطر الائتمانية حيث قام الباحث بدراسة العلاقة بين المخاطر الائتمانية كمتغير تابع وحوكمة الشركات وتنويع المحافظ الاستثمارية واستخدام عقود التحوط وملائة راس المالي كمتغيرات مستقلة.

واستخدم الباحث المنهج الاستكشافي حيث بحث في راي 250 من الموظفين العاملين في البنوك التجارية في بلوشتسان والباكستان بخصوص أي استراتيجية لإدارة المخاطر هي الفعالة في تخفيض المخاطر الائتمانية للوصول إلى أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة مجالات تؤثر بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية وتعمل على تخفيضها وهي حوكمة الشركات ولها الأثر الأكبر متبوعة بتنويع المحافظ الاستثمارية لتقليل المخاطر بالإضافة إلى استخدام عقود التحوط وأخيرا استخدام ملائة راس المال.

دراسة تشنج وآخرون (Cheng, et al, 2018) بعنوان:

"The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal auditor over operation and compliance"

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين سمات المدقق الداخلي واثرها على فعالية نظام الرقابة الداخلي بما يخص أهداف الامتثال والأنشطة التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في تايوان، ركزت الدراسة على اذا ما حجم وكفاءة وحدة التدقيق تؤثر على جودة نظام الرقابة الداخلي، حيث ركز الباحث على المتغيرات المستقلة التالية حجم فريق التدقيق، إمكانيات وكفاءة فريق التدقيق من حيث الخبرة في مجال التدقيق والشهادات المهنية التي لدى فريق التدقيق ومستوى التعليم، كما وتم جمع بيانات مالية بغرض التحليل من مجلة تايوان في الفترة الواقعة بين 2005–2007. تكون مجتمع الدراسة من بيانات 3340 شركة مساهمة عامة، حيث شكل قطاع الكهرباء 56.6% من إجمالي العينة. ولتحقيق أهداف الدراسة الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وافترض الباحث انه يوجد علاقة عكسية بين مؤهلات وعدد المدققين الداخلين والإفصاح عن قصور في نظام الرقابة الداخلية بما يخص الامتثال والنشاطات التشغيلية وقد تبين للباحث بعد فحص الفرضيات أن فريق التدقيق يعزز من أداء نظام الرقابة الداخلي على الامتثال والأنشطة التشغيلية وان كفاءة ومؤهلات المدقق الداخلي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلي على الامتثال ولكن ليس على الأنشطة التشغيلية بحيث بينت أن وجود عدد اكبر من المدققين الداخليين و شهادات مهنية اعلى ومستوى تعليمي اعلى يؤدي إلى نظام رقابة داخلي افضل وقصور اقل في نظام الرقابة الداخلي.

دراسة تاج الدين وقرطلي (Tahajuddin and Kertali, 2018) بعنوان:

" The Effect of Internal Auditors' Involvement in Enterprise Risk Management on Internal Audit Objectivity: Evidence from Malaysia "

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تدخل المدقق الداخلي في إدارة مخاطر الشركة على موضوعية المدقق الداخلي في ماليزيا للعام 2018، حيث سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد مستوى تدخل المدقق الداخلي في عمليات إدارة المخاطر على مستوى الشركة من اجل فحص مدى امتثالها مع توصيات معهد التدقيق الداخلي IIA، إضافة إلى ذلك بيان أثر هذا التدخل على موضوعية المدقق الداخلي ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. شمل مجتمع الدراسة المدققين الداخليين الذين يعملون في الشركات المساهمة العامة والخاصة الماليزية والمسجلين لدى معهد التدقيق الداخلي IIA حيث شملت تم توزيع 119 استبانة واسترد منها 107 استبانات من اجل التحليل. توصلت الدراسة إلى أن التدخل من قبل المدقق الداخلي في عمليات إدارة المخاطر يختلف باختلاف حجم هذا التدخل وأثره عل موضوعية المدقق الداخلي من حيث كون هذه التدخل عالي أو منخفض نسبيا، حيث أن وجود تدخل عالي من قبل المدقق الداخلي في عمليات إدارة المخاطر أثر بشكل سلبي على عمليات تقييم المدقق الداخلي وموضوعتيه والتزامه بها وعلى النقيض إذا كان التدخل منخفض فانه التأثير السلبي على الموضوعية والاستقلالية يكون منخفضا وان المدققين الداخليين يلتزمون بتوصيات معهد التدقيق الداخلي IIA.

دراسة الرجوب وأحمد (Alrjoub and Ahmad 2017) بعنوان:

"Internal Audit and its Impact on Risk Management at the Islamic Banks Listed in Amman Stock Exchange "

إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث في أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على عدة محاور أبرزها هل

تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في بورصة عمان .بمعايير التدقيق المتعلقة بالخصائص والتي تشمل الاستقلالية والموضوعية و العناية المهنية و ميثاق التدقيق و ضبط الجودة وبرامج التحسين، وإدارة البنوك الإسلامية للمخاطر الناتجة عن النشاطات البنكية، يوجد واثر التزام البنوك الإسلامية بمعايير الخصائص وإدارة المخاطر على مخاطر التشغيل والسوق والمخاطر الاستراتيجية. قام الباحث لتحقيق أغراض الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بتوزيع استبيانات على المحاسبين والمدراء الماليين في البنوك الإسلامية العاملة في بورصة عمان والتي تشمل 3 بنوك إسلامية في الأردن ولصغر حجم العينة قام الباحث بتوزيع 100 استبانة واسترجاع 87 استبانة، توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية العاملة في بورصة عمان تلتزم بدرجة عالية بمعايير التدقيق المتعلقة بالسمات والتي تشمل الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية وميثاق التدقيق وضبط الجودة وبرامج التحسين حيث بينت أن الالتزام الأكبر لمعايير الخصائص كان للاستقلالية والموضوعية والأقل كان لبرامج التحسين وضبط الجودة. وان البنوك الإسلامية تلتزم بعمل إدارة للمخاطر وأنها تؤثر هذه الإدارة والالتزام بمعايير الخصائص بشكل إيجابي على المخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستراتيجية.

دراسة سعود (Saud, 2015) بعنوان:

" The Role of Internal Audit in Organization Goals Achievements: A Security of Exchange Commission of Pakistan "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق لداخلي في تحقيق أهداف المؤسسات في بورصة باكستان لعام 2015 حيث قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي بدراسة العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي من حيث المراجعة والرقابة، إضافة قيمة للعمليات، تخفيض الخسائر وتحقيق الأهداف وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة واكتشاف الاحتيال. حيث أن وجود قسم للتدقيق

الداخلي في الشركات والمؤسسات المالية يعزز من حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، والرقابة على العمليات. تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة باكستان حيث قام الباحث بسؤال المدققين الداخليين ومساعدي المدراء حيث قام بتوزيع 12 استبانة واسترجع منها 9 استبانات واستخدم أيضا أسلوب المقابلة عبر برنامج Skypeوالهاتف. توصل الباحث إلى أن يوجد علاقة بين دور المدقق الداخلي وتحقيق أهداف المؤسسة حيث قام بتطوير نموذج يوضح فيه العلاقة بين بين دور المدقق الداخلي وتحقيق أهداف المؤسسات، وبين الباحث في دراسته أن فعالية التدقيق الداخلي تؤدي إلى نتائج إيجابيه على الشركة حيث بين من خلال دراسته إن فعالية التدقيق الداخلي أدت إلى زيادة الإنتاجية، زيادة النمو وتطوير العمليات وانعكس ذلك على النتائج المالية والذي بدوره أثر على تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر.

دراسة (Awdat, 2015) بعنوان:

"The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan"

تبحث هذه الدراسة إلى بيان أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في الأردن، حيث ركزت على بيان مستوى الممارسات ووظيفة التدقيق الداخلي في العمليات التشغيلية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك. قام الباحث في بدراسة جودة التدقيق الداخلي، إدارة قسم التدقيق، تقييم وتطوير إدارة المخاطر كمتغيرات مستقلة والأداء المالي للبنوك التجارية كعامل تابع. افترض الباحث انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على الرقابة جودة التدقيق وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على تقييم وتطوير إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول للأهداف المرجوة

من البحث. استخدم الباحث الاستبيان كمصدر رئيسي للمعلومات والكتب، المجلات، المراجع، المقالات وغيرها كمصدر ثانوي. كانت عينة الدراسة مكونة من 13 بنك تجاري حيث قام الباحث بتوزيع 5 استبيانات على كل بنك للإجابة على 65 سؤال. توصل الباحث إلى أن البنوك التجارية الأردنية لديها درجة عالية من التطبيق لعملية التدقيق الداخلي وذلك لديها اهتمام كبير بوحدة التدقيق الداخلي وإدارة عمليات التدقيق، تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التدقيق وتطوير هذه الوحدة الذي بدوره ينعكس على الأداء المالي للبنوك.

3.2.2. ملخص الدراسات السابقة:

#	عنوان دراسته، اسم الباحث	أسلوب الدراسة	المغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	أبرز نتائج الدراسة
1	" مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO " (لظن،2016)	المنهج الوصفي التحليلي	البيئة الداخلية، وضع الأهداف، تحديد الحدث، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، تقييم المعلومات والاتصالات، المراقبة	تقويم إدارة المخاطر	1. غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر 2. ضعف الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في تحديد مخاطر البيئة الداخلية ووضع الأهداف . 3. لا يوجد دور فعال للتدقيق الداخلي في المراقبة والمتابعة لإدارة المخاطر في القطاعات الحكومية.
2	تطبيق معايير التدقيق الداخلي واقع" في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من "الشركات (يزيد،2016)	المنهج الوصفي التحليلي	بمعايير الاستقلالية، الموضوعية، العناية المهنية، ضبط الجودة، تطوير عملية التدقيق، إدارة عملية التدقيق، طبيعة العمل، تنفيذ عملية التدقيق، توصيل النتائج، مراقبة التوصيات والمعايير	وظيفة التدقيق الداخلي	1. ممارسات التدقيق الداخلي تتفق بدرجة مقبولة مع المعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها 2. وان المدققين الداخليين يتمتعون بالكفاءة المهنية اللازمة والمهارات لممارسة عملية التدقيق 3. اعتماد اغلب الشركات لميثاق التدقيق الداخلي

					وتمتع هذا الميثاق بمكانة تنظيمه ملائمة وذلك يدل على الدراك الشركات الجزائرية لأهمية عملية التدقيق الداخلي.
3	"دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة" (أبو شعبان،2016)	المنهج الوصفي التحليلي	كفاءة المدقق الداخلي، الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي، مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، مراعاة المدقق الداخلي لامتثال المصرف للقوانين والأنظمة، شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف، متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية	إدارة المخاطر التشغيلية	1. يوجد أثر واضح لكفاءة المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ويوجد كفاءة نسبية لدى المدقق العامليين. 2. لكن لا يوجد اهتمام من قبل المصارف لتوفير العدد الكافي من المدققين الداخليين. 3. كما أن الصلاحيات الممنوحة للمدققين الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر بشكل إيجابي، 4. ويوجد تأثير إيجابي لقيام المدقق الداخلي بمراجعة نظام الرقابة الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.
4	"أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في الأردن" (Awdat, 2015)	المنهج الوصفي التحليلي	جودة التدقيق الداخلي، إدارة قسم التدقيق، تقييم وتطوير إدارة المخاطر	الأداء المالي	1. البنوك التجارية الأردنية لديها درجة عالية من التطبيق لعملية التدقيق الداخلي وذلك لديها اهتمام كبير بوحدة التدقيق الداخلي وإدارة عمليات التدقيق، تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التدقيق وتطوير هذه الوحدة الذي بدوره ينعكس على الأداء المالي للبنوك.

5	"أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة" (عز الدين،2015)	المنهج الوصفي التحليلي	خصائص المدقق الداخلي بأهدافه الاستقلالية والكفاءة المهنية، فعالية الرقابة الداخلي بمكوناته البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، الاتصالات وتقييم المخاطر	فعالية نظام الرقابة الداخلية	1. أداء المدقق الداخلي يتأثر بمقومات نظام الرقابة الداخلية (الاتصالات وتقييم المخاطر). 2. ويتأثر نظام الرقابة الداخلي بخصائص المدقق الداخلي بأبعادها الاستقلالية والكفاءة المهنية.
6	"دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني دراسة حالة مصرف الرشيد" (القاموسي وهاشم،2017)	المنهج التحليلي والمنهج الاستطلاعي	معايير التدقيق ومسؤولية التدقيق الداخلي	اتخاذ القرار الائتماني	1 . هناك اهتمام والتزام بمعايير التدقيق الداخلي لتنفيذ مهمة التدقيق وتبين أن هناك مسؤولية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وان أنشطة التدقيق الداخلي لها دور في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني. 2. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وبين تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني. 3. وأما بما يتعلق بالتحليل المالي توصل الباحث إلى أن نتائج التحليل للواقع الفعلي تشير إلى أن هناك ضعف في دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في عملية اتخاذ القرار الائتماني وان تزايد المخاطر الائتمانية يعود إلى أسباب داخلية وخارجية، (الداخلية سوء اتخاذ القرار الائتماني أما الأسباب الخارجية فتعود إلى الظروف الاقتصادية).

7	**"قياس درجة المخاطر الائتمانية في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" (مسمح،2016)**	المنهج التحليلي	مخاطر العائد على الموجودات ومخاطر السيولة ومخاطر راس المال ومخاطر سعر الفائدة	درجة المخاطر الائتمانية	1. توصلت الدراسة إلى أن وجدود ارتباط طردي بين المتغيرات المستقلة باستثناء متغير السيولة مع درجة المخاطر الائتمانية، وتبين أن مخصص الديون المشكوك فيها خلال السنوات 2007-2010 في ازدياد من سنة إلى أخرى مما يفسر تعثر العديد من الديون نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية.
8	The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal auditor over operation and compliance (Cheng, et al, 2018)	المنهج الوصفي التحليلي	حجم فريق التدقيق، إمكانيات وكفاءة فريق التدقيق من حيث الخبرة في مجال التدقيق والشهادات المهنية التي لدى فريق التدقيق	نظام الرقابة الداخلي	1. فريق التدقيق يعزز من أداء نظام الرقابة الداخلي على الامتثال والأنشطة التشغيلية 2. وان كفاءة ومؤهلات المدقق الداخلي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلي على الامتثال ولكن ليس على الأنشطة التشغيلية بحيث بينت أن وجود عدد أكبر من المدققين الداخليين وشهادات مهنية اعلى ومستوى تعليمي اعلى يؤدي إلى نظام رقابة داخلي أفضل وقصور اقل في نظام الرقابة الداخلي
9	The Role of Internal Audit in Organization Goals Achievements: A Security of Exchange Commission of Pakistan (Saud, 2015)	المنهج الاستقرائي	المراجعة والرقابة، إضافة قيمة للعمليات، تخفيض الخسائر وتحقيق الأهداف وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة واكتشاف الاحتيال	وظيفة التدقيق الداخلي	1. يوجد علاقة بين دور المدقق الداخلي وتحقيق أهداف المؤسسة حيث قام بتطوير نموذج يوضح فيه العلاقة بين بين دور المدقق الداخلي وتحقيق أهداف المؤسسات. 2. وبين الباحث في دراسته أن فعالية التدقيق الداخلي تؤدي إلى نتائج إيجابيه على الشركة حيث بين من خلال دراسته إن فعالية التدقيق الداخلي

					أدت إلى زيادة الإنتاجية، زيادة النمو وتطوير العمليات وانعكس ذلك على النتائج المالية والذي بدوره أثر على تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر
10	Internal Audit and its Impact on Risk Management at the Islamic Banks Listed in Amman Stock Exchange (Alrjoub and Ahmad 2017)	المنهج الوصفي التحليلي	بمعايير الخصائص وإدارة المخاطر	مخاطر التشغيل والسوق والمخاطر الاستراتيجية	توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية العاملة في بورصة عمان تلتزم بدرجة عالية بمعايير التدقيق المتعلقة بالسمات والتي تشمل الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية وميثاق التدقيق وضبط الجودة وبرامج التحسين حيث بينت أن الالتزام الأكبر لمعايير الخصائص كان للاستقلالية والموضوعية والأقل كان لبرامج التحسين وضبط الجودة. وان البنوك الإسلامية تلتزم بعمل إدارة للمخاطر وأنها تؤثر هذه الإدارة والالتزام بمعايير الخصائص بشكل إيجابي على المخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستراتيجية

11	The Effect of Internal Auditors' Involvement in Enterprise Risk Management on Internal Audit Objectivity: Evidence from Malaysia (Tahajuddin and Kertali, 2018)	المنهج الوصفي التحليلي	مستوى تدخل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر	موضوعية المدقق الداخلي	1. التدخل من قبل المدقق الداخلي في عمليات إدارة المخاطر يختلف باختلاف حجم هذا التدخل وأثره عل موضوعية المدقق الداخلي من حيث كون هذه التدخل عالي أو منخفض نسبيا، حيث أن وجود تدخل عالي من قبل المدقق الداخلي في عمليات إدارة المخاطر أثر بشكل سلبي على عمليات تقييم المدقق الداخلي وموضوعتيه والتزامه بها.
12	دراسة Ekinici and Poyraz (2019) بعنوان: The Effect of Credit Risk " on Financial Performance of "Deposit Banks In Turkey	المنهج التحليلي	الربحية	المخاطر الائتمانية	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية والعائد على الأصول وأيضا العائد على حقوق الملكية وبالتالي كلما زادت المخاطر الائتمانية أي التعثر في القروض فان ذلك يؤثر بشكل سلبي على أداء البنك
13	دراسة Rehman, Muhammad, sarwar and Raz (2019) بعنوان: Impact of risk management " strategies on the credit risk faced by commercial banks of Balochistan	المنهج الاستكشافي	حوكمة الشركات، التنويع في المحافظ الاستثمارية، عقود التحوط، ملائة راس المال	المخاطر الائتمانية	توصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة مجالات تؤثر بشكل أساسي على المخاطر الائتمانية وتعمل على تخفيضها وهي حوكمة الشركات ولها الأثر الأكبر متبوعة بتنويع المحافظ الاستثمارية لتقليل المخاطر بالإضافة إلى استخدام عقود التحوط وأخيرا استخدام ملائة راس المال

14	دراسة Afaneh(2020) بعنوان: The effect of credit risk " indicators on the profitability of banks in the Arab gulf "countries	المنهج التحليلي	المخاطر الائتمانية	صافي الدخل	توصلت الدراسة إلى أن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل في بنوك الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 2015 إلى 2017 وان قيمة القروض الشخصية تمثل اعلى نسبة من إجمالي القروض الممنوحة. وأوصت الدراسة بتطوير إمكانيات وطاقات أقسام المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر

كانت الدراسات السابقة تتمحور حول الفئات التالية:

- ✓ تناولت مجموعة من الدراسات مستوى تدخل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وأثرها على موضوعية المدقق الداخلي كما في دراسة (Tahajuddin and Kertali, 2018)
- ✓ تناولت مجموعة من الدراسات معايير الخصائص ومعايير الأداء وأثرها على تقويم إدارة المخاطر والمخاطر التشغيلية كم في دراسة (لظن،2016) و (أبو شعبان، 2016) و (Alrjoub and Ahmad 2017)، بينما ركزت دراسة (يزيد، 2016) و (Saud, 2015) على أثر معايير التدقيق الداخلي على وظيفة التدقيق الداخلي. وتناولت مجموعة من الدراسات جودة التدقيق الداخلي وأثرها على الأداء المالي كما في دراسة و (Awdat, 2015). وأخرى تطرقت إلى علاقة معايير التدقيق الداخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلي كما في دراسة (عز الدين، 2015)، و(Cheng, et al, 2018).
- ✓ وأيضا تناولت مجموعة من الدراسات العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي وفعالية اتخاذ القرار الائتماني وقياس درجة المخاطر الائتمانية كما في دراسة (القاموسي وهاشم، 2017) و (مسمح، 2016) تناولت مجموعة من الدراسات معايير الخصائص ومعايير الأداء وأثرها على إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة المخاطر.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لمحاور الدراسات السابقة بتبين أن معظم الدراسات قد تناولت العلاقة بين معايير التدقيق الداخلي الخصائص ومعايير الأداء وجودة التدقيق الداخلي واثرها على فعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي بينما القليل من الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر الائتمانية لذلك تأتي هذه الدراسة لبحث أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي و وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية وعلى ذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في ما يلي :

1. ركزت هذه الدراسة على الالتزام معايير التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية،فانها تعتبر اثراء للمعرفة ولتزيدمن الدراسات المحلية في هذا الخصوص.
2. تتميز هذه الدراسة انها اخذت المتغيرات المستقلة لمعايير التدقيق الداخلي الدولية والمعايير المنصوص عليها في وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.
3. تناولت العديد من الدراسات في فلسطين المتغير التابع "إدارة المخاطر او المخاطر التشغيلية" بينما ركزت هذه الدراسة ركزت على المتغير التابع "الحد من المخاطر الائتمانية".
4. تناولت هذه الدراسة اسلوبين لجمع البيانات من خلال الاسبيان الموزع على العاملين في التدقيق الخارجي في شركات التدقيق (Deliotte,Price water house cooper, Ernest and Young) وأسلوب التحليل المالي المجمع من التقارير المالية للبنوك الفلسطينية (2016-2019).
5. تناولت هذه الدراسة التحليل المالي لمؤشر الديون المتعثرة من القوائم المالية للبنوك للفترة 2016-2019 لدراسة الواقع الفعلي.

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

2.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة في البحث عن الحاضر، وتهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة–سلفاً–بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث وذلك باستخدام أدوات مناسبة. والهدف من استخدام المنهج الوصفي هو التعرف على "أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية ". وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسين في جمع البيانات، وهما:

1. مصادر بيانات أولية:

وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة وأسلوب التحليل المالي المجمع من التقارير المالية، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة

2. مصادر بيانات ثانوية:

وتمثلت هذه المصادر في الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ومراجعتها، والتي تتعلق بدراسة أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد في البنوك الفلسطينية على إدارة المخاطر، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، والتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

طرق جمع البيانات

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية، لذا فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب المناهج البحثية لدراستنا والتي تهدف إلى معرفة أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

ولقد اعتمد الباحث هي جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة عل المصادر التالية:

1- الأدبيات والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير التي تحدثت عن موضوع الدراسة فيما يتعلق معايير التدقيق، المخاطر الائتمانية، تعليمات سلطة النقد.

2- البيانات التي تم جمعها من خلال توزيع استبانة على عينة من العاملين في التدقيق الخارجي.

3- البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية للبنوك الفلسطينية، والنشرات الإحصائية الصادرة عن هذه البنوك محل الدراسة خلال الفترة من (2016-2019).

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في التدقيق الخارجي والبالغ عددهم (90) في شركات التدقيق (Ernst and Young،Price water House cooper، Deloitte) الذين يدققون على البنوك الفلسطينية عينة الدراسة والذي يتكون من البنوك الفلسطينية والبالغ عددها (7) بنوك فلسطينية.

4.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (52) من العاملين في التدقيق الخارجي في شركات التدقيق (Ernst and Young،Price water House cooper، Deloitte) الذين يدققون البنوك عينة الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية القصدية، والجدول (2.3) يوضح خصائص أفراد العينة الديموغرافية،

كما تكونت عينة الدراسة من المعلومات المالية للبنوك الفلسطينية (2016-2019) وعددها (6).

تم استبعاد مصرف الصفا وذلك لان التقارير المالية الخاصة بهذا البنك حديثة حيث أن أول تقرير أصدر في سنة 2017 والدراسة مبنية على بيانات مالية مقارنة من سنة 2016 إلى 2019.

جدول (2.3): خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	45	86.5
	ماجستير	7	13.5
	المجموع	**52**	**100.0**
التخصص	**محاسبة**	**52**	**100.0**
الشهادات المهنية	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	76.9
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	7.7
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	15.4
	المجموع	**52**	**100.0**
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	9	17.3
	من 5-10 سنوات	16	30.8
	أكثر من 10 سنوات	27	51.9
	المجموع	**52**	**100.0**

5.3 صدق أداة الدراسة

1- صدق الاتساق الداخلي لمحور الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق

تم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لفقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال، وذلك كما هو واضح في الجدول (3.3).

جدول (3.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	الدلالة المحسوبة
أولاً: ميثاق التدقيق			
.1	يوجد في الشركة ميثاق (نظام) للتدقيق الداخلي يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي.	0.86**	0.000
.2	يحدد نظام التدقيق الداخلي طبيعة خدمات التوكيد والخدمات الاستشارية المقدمة للبنك	0.79**	0.000
.3	يحدد نظام التدقيق الداخلي التعريف بقواعد السلوك المهني الواجب الالتزام بها	0.79**	0.000
ثانياً: الاستقلالية والموضوعية			
.4	يحدد المدقق الداخلي نطاق عملية التدقيق وإجراءات العمل وطرق إيصال النتائج بشكل مستقل دون تدخل من أحد.	0.88**	0.000
.5	تتبع دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة المراجعة في مجلس الإدارة وفق الهيكل التنظيمي للشركة.	0.85**	0.000
.6	يتجنب المدقق الداخلي تعارض المصالح ويكون موقفه محايدا وغير متحيز.	0.59**	0.000
.7	يعتمد المدقق الداخلي للوصول إلى النتائج على الأدلة التي تم جمعها بعيدا عن التأثيرات الشخصية.	0.61**	0.000
ثالثاً: الكفاءة وبذل العناية المهنية			

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	الدلالة المحسوبة
.8	يتم استقطاب الكفاءات المهنية التي تحمل شهادات علمية ومهنية للعمل في دائرة التدقيق الداخلي	0.74**	0.000
.9	يستعين مدير التدقيق الداخلي بأصحاب الكفاءة والخبرة المتخصصة في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارة والمؤهلات اللازمة للقيام بالمهمة.	0.73**	0.000
.10	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر الائتمانية وتقييمها	0.58**	0.000
.11	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة إجراء التقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.	0.67**	0.000
.12	يقدم التدقيق الداخلي تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الائتمانية إلى لجنة التدقيق	0.74**	0.000
.13	يقوم البنك بالتدريب المستمر لتطوير القدرات والمهارات البشرية خاصة في مجالات التدقيق والرقابة وإدارة المخاطر.	0.62**	0.000
	رابعاً: برامج التحسين وضبط الجودة		
.14	يقوم مدير التدقيق بمراجعة التقارير التي يعدها المدقق الداخلي عن نتائج عملية التدقيق عند نهاية كل عملية تدقيق	0.84**	0.000
.15	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة	0.66**	0.000
.16	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الداخلي المستمر إلى مجلس الإدارة.	0.73**	0.000
	خامساً: إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر		
.17	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة على أساس المخاطر Audit Based-Risk لتحديد أولويات التدقيق الداخلي.	0.56**	0.000
.18	يعمل التدقيق الداخلي على التأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة لتحديد مخاطر الائتمان موثقة	0.55**	0.000
.19	يقوم مدير التدقيق بالتأكد من أن موارد التدقيق مناسبة وكافية ومستغلة بفعالية	0.58**	0.000
.20	يقوم المدقق بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف الموضوعة والغايات	0.71**	0.000
.21	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسئولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر الائتمانية	0.65**	0.000
.22	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة تقيم كافة أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه أنشطة البنك بصورة مستمرة ومنتظمة	0.56**	0.000
	سادساً: طبيعة تخطيط عملية التدقيق		
.23	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد كما يقوم بتوثيق هذه الخطة.	0.90**	0.000
.24	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.	0.95**	0.000
.25	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط وإمكانية تحسينها.	0.91**	0.000
	سابعاً: توصيل النتائج		
.26	يقوم المدقق الداخلي بإيصال نتائج المهمة (عن طريق تقرير) يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات وخطط العمل.	0.81**	0.000
.27	تقرير المدقق الداخلي كامل وشامل لم يغفل عن شيء ضروري ويتضمن المعلومات والملاحظات المهمة الملائمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات.	0.79**	0.000
.28	يشير المدقق في تقريره أنه قام بعمله وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	0.69**	0.000

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل مجال من مجالات الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، وهذا بالتالي يعبر عن صدق فقرات الأداة في قياس ما صيغت من أجل قياسه.

وللتحقق من ذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجال مع الدرجة الكلية لمحور الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق والجدول رقم (4.3) يوضح ذلك.

جدول (4.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مع الدرجة الكلية لمحور الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق.

الرقم	المجال * الدرجة الكلية	معامل ارتباط بيرسون (ر)	الدلالة المحسوبة
.1	ميثاق التدقيق * الدرجة الكلية	0.88^{**}	0.000
.2	الاستقلالية والموضوعية * الدرجة الكلية	0.96^{**}	0.000
.3	الكفاءة وبذل العناية المهنية * الدرجة الكلية	0.50^{**}	0.000
.4	برامج التحسين وضبط الجودة * الدرجة الكلية	0.79^{**}	0.000
.5	إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر * الدرجة الكلية	0.80^{**}	0.000
.6	طبيعة تخطيط عملية التدقيق * الدرجة الكلية	0.91^{**}	0.000
.7	توصيل النتائج * الدرجة الكلية	0.67^{**}	0.000

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مجالات محور الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في البنوك، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

2- صدق الاتساق الداخلي لمحور الحد من المخاطر الائتمانية

جدول (5.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات كل المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	زيادة إدراك المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك بأهمية المخاطر الائتمانية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة عليها.	0.71**	0.000
.2	المهنية العالية في تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من قبل الإدارة	0.71**	0.000
.3	ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية قابلة السداد	0.68**	0.000
.4	تقييم سليم لمدى تعرض البنك للمخاطر الائتمانية	0.74**	0.000
.5	زيادة الضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية	0.56**	0.000
.6	تخفيض المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.	0.61**	0.000
.7	تخفيض نسبة المخاطر الائتمانية وحجم الديون المتعثرة	0.81**	0.000
.8	العناية الكافية على الرقابة على الائتمان المصرفي	0.42**	0.000
.9	تخفيض نسب الفوائد المعلقة	0.84**	0.000

**** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات المحور، وأنها تشترك معا في قياس الحد من المخاطر الائتمانية، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

6.3 ثبات أداة الدراسة

أ- الثبات بطريقة الاتساق الداخلي

قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (6.3).

جدول (6.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ميثاق التدقيق	3	0.74
الاستقلالية والموضوعية	4	0.71
الكفاءة وبذل العناية المهنية	6	0.71
برامج التحسين وضبط الجودة	3	0.67
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	6	0.73
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	3	0.90
توصيل النتائج	3	0.72
الدرجة الكلية للالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق	**28**	**0.92**
الدرجة الكلية للحد من المخاطر الائتمانية	**9**	**0.85**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.3) أن جميع قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لجميع مجالات الدراسة وكذلك للدرجة الكلية جيدة، حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ما بين (0.67–0.90)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق (0.92)، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للحد من المخاطر الائتمانية (0.85)، مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

ب–الثبات بطريقة التجزئة النصفية

حيث تعمل هذه الطريقة على حساب معامل الارتباط بين درجات نصفي المقياس، ويتم تجزئة المقياس إلى نصفين متكافئين، ثم يتم إيجاد مجموع درجات المبحوثين لكل نصف من المقياس، ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون للتصحيح، ومعادلة جتمان، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

جدول (7.3) طريقة التجزئة النصفية

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح لسبيرمان براون	معامل ارتباط جتمان
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق	28	0.87	0.93**	0.93
الحد من المخاطر الائتمانية	9	0.59	0.74	0.72*

(*) يتم اعتماد معامل جتمان في حال عدم تساوي نصفي المقياس، (**) يتم اعتماد معامل سبيرمان براون في حال تساوي نصفي المقياس

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط وكذلك معاملات الثبات لكل مجالات الدراسة وكذلك لجميع فقرات الأداة جيدة، مما يشير إلى أن الأداة على درجة عالية من الثبات، وهو يعطى درجة من الثقة عند استخدام الاستبانة كأداة للقياس في البحث الحالي.

7.3 تصحيح المقياس

وزعت درجات الإجابة على فقرات الاستبانة بطريقة ليكرت (Likert) الخماسية، حيث يحصل المستجيب على (5) درجات عندما يجيب (أوافق بشدة)، (4) درجات عندما يجيب (أوافق)، (3) درجات عندما يجيب (أوافق إلى حدٍ ما)، ودرجتان عندما يجيب (لا أوافق)، ودرجة واحدة عندما يجيب (لا أوافق على الإطلاق).

وتم تقسيم طول السلم الخماسي إلى ثلاث فئات لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية، وتم حساب فئات المقياس الخماسي كما يلي:

مدى المقياس = الحد الأعلى للمقياس–الحد الأدنى للمقياس = (5–1) = 4

عدد الفئات = 3

طول الفئة = مدى المقياس ÷ عدد الفئات

$$1.33 = 3 \div 4 =$$

بإضافة طول الفئة (1.33) للحد الأدنى لكل فئة نحصل على فئات المتوسطات الحسابية كما هو موضح في الجدول (8.3):

جدول (8.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة

فئات المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33 فأقل	**قليلة**
3.67-2.34	**متوسطة**
3.68 فأعلى	**كبيرة**

8.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات التصنيفية:

المؤهل العلمي وله مستويان: بكالوريوس وماجستير.

الشهادات المهنية وله أربع مستويات: (PCPA, IACPA, CMA, CPA)

الخبرة العملية وله ثلاث مستويات: أقل من 5 سنوات، (5–10) سنوات، وأكثر من 10 سنوات.

المتغيرات المستقلة:

- الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتشمل: (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، طبيعة تخطيط عملية التدقيق، توصيل النتائج).
- حجم التسهيلات الائتمانية.

المتغيرات التابعة:

* **الحد من المخاطر الائتمانية**، وتم تمثيله من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y = C \pm (a1)X1 \pm (a2)X2 \pm (a3)X3 \pm (a4)X4 \pm (a5)X5 \pm (a6)X6$$

حيث:

Y= الحد من المخاطر الائتمانية

(X1 = إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر)، (X2 = ميثاق التدقيق)، (X3 = الكفاءة وبذل العناية المهنية)، (X4 = طبيعة تخطيط عملية التدقيق)، (X5 = الاستقلالية والموضوعية)، (X6 = برنامج التحسين وضبط الجودة).

C: المقدار الثابت

(a1, a2, a3, a4, a5, a6) معاملات المتغيرات المستقلة (X1…X6)

* **حجم الديون المتعثرة:** حيث تم إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10، والنموذج الثاني: بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10،

وتم تمثيل المتغير التابع (حجم الديون المتعثرة) من خلال العلاقتين الخطيتين التاليتين:

1- النموذج الأول: قبل صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10، وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{Y1 = C1 + (a1)X_1}$$

2- النموذج الثاني: بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10، وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$\mathbf{Y_2 = C2 + (a2)X_2}$$

9.3 الأساليب الإحصائية

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.

3- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- معامل ارتباط سبيرمان براون ومعامل جتمان لمعرفة ثبات فقرات الأداة.

5- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.

6- اختبار الانحدار المتعدد والبسيط

7- اختبار الانحدار التدريجي المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

8- التحليل المالي: إيجاد نسبة التسهيلات الائتمانية إلى حجم الديون المتعثرة لكل بنك من البنوك خلال الفترة من (2016-2019) وملاحظة التغير قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10.

9- استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، وفحص فرضياتها.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، لمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية.

جدول (1.4): تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	مجالات ومؤشرات الالتزام بمعايير التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
20	يقوم المدقق بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف الموضوعة والغايات	4.62	0.63	92.4	1	كبيرة
17	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة على أساس المخاطر Based-Risk Audit لتحديد أولويات التدقيق	4.29	0.82	85.8	2	كبيرة

رقم الفقرة	مجالات ومؤشرات الالتزام بمعايير التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
	الداخلي.					
21	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسئولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر الائتمانية	4.15	1.00	83.0	3	كبيرة
19	يقوم مدير التدقيق بالتأكد من أن موارد التدقيق مناسبة وكافية ومستغلة بفعالية	4.12	1.06	82.4	4	كبيرة
18	يعمل التدقيق الداخلي على التأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة لتحديد مخاطر الائتمان موثقة	3.87	0.99	77.4	5	كبيرة
22	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة تقيم كافة أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه أنشطة البنك بصورة مستمرة ومنتظمة	3.83	1.06	76.6	6	كبيرة
الدرجة الكلية لإدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر		**4.14**	**0.93**	**82.8**	**1**	**كبيرة**
26	يقوم المدقق الداخلي بإيصال نتائج المهمة (عن طريق تقرير) يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات وخطط العمل.	4.42	0.82	88.4	1	كبيرة
28	يشير المدقق في تقريره أنه قام بعمله وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	4.17	0.98	83.4	2	كبيرة
27	تقرير المدقق الداخلي كامل وشامل لم يغفل عن شيء ضروري ويتضمن المعلومات والملاحظات المهمة الملائمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات.	3.56	1.19	71.2	3	متوسطة
الدرجة الكلية لتوصيل النتائج		**4.05**	**1.00**	**81.0**	**2**	**كبيرة**
10	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر الائتمانية وتقييمها	4.13	0.93	82.6	1	كبيرة
12	يقدم التدقيق الداخلي تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الائتمانية إلى لجنة التدقيق	4.12	0.76	82.4	2	كبيرة
8	يتم استقطاب الكفاءات المهنية التي تحمل شهادات علمية ومهنية للعمل في دائرة التدقيق الداخلي	4.12	0.76	82.4	3	كبيرة
13	يقوم البنك بالتدريب المستمر لتطوير القدرات والمهارات البشرية خاصة في مجالات التدقيق والرقابة وإدارة المخاطر.	4.08	0.97	81.6	4	كبيرة
11	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة إجراء التقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.	3.98	1.09	79.6	5	كبيرة
9	يستعين مدير التدقيق الداخلي بأصحاب الكفاءة والخبرة المتخصصة في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارة والمؤهلات اللازمة للقيام بالمهمة.	3.73	1.29	74.6	6	كبيرة
الدرجة الكلية للكفاءة وبذل العناية المهنية		**4.03**	**0.97**	**80.6**	**3**	**كبيرة**
16	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الداخلي المستمر إلى مجلس الإدارة.	4.50	1.02	90.0	1	كبيرة
14	يقوم مدير التدقيق بمراجعة التقارير التي يعدها المدقق الداخلي عن نتائج عملية التدقيق عند نهاية كل عملية تدقيق	4.31	1.06	86.2	2	كبيرة
15	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل	2.98	1.41	59.6	3	متوسطة

رقم الفقرة	مجالات ومؤشرات الالتزام بمعايير التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
	والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة					
الدرجة الكلية لبرنامج تحسين وضبط الجودة		**3.93**	**1.16**	**78.6**	**4**	**كبيرة**
7	يعتمد المدقق الداخلي للوصول إلى النتائج على الأدلة التي تم جمعها بعيدا عن التأثيرات الشخصية.	4.42	0.70	88.4	1	كبيرة
4	يحدد المدقق الداخلي نطاق عملية التدقيق وإجراءات العمل وطرق إيصال النتائج بشكل مستقل دون تدخل من أحد.	3.85	1.29	77.0	2	كبيرة
5	تتبع دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة المراجعة في مجلس الإدارة وفق الهيكل التنظيمي للشركة.	3.81	1.22	76.2	3	كبيرة
6	يتجنب المدقق الداخلي تعارض المصالح ويكون موقفه محايدا وغير متحيز.	3.56	1.07	71.2	4	متوسطة
الدرجة الكلية للاستقلالية والموضوعية		**3.91**	**1.07**	**78.2**	**5**	**كبيرة**
24	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.	3.85	1.29	77.0	1	كبيرة
25	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط وإمكانية تحسينها.	3.81	1.22	76.2	2	كبيرة
23	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد كما يقوم بتوثيق هذه الخطة.	3.63	1.24	72.6	3	متوسطة
الدرجة الكلية لطبيعة تخطيط عملية التدقيق		**3.76**	**1.25**	**75.2**	**6**	**كبيرة**
3	يحدد نظام التدقيق الداخلي التعريف بقواعد السلوك المهني الواجب الالتزام بها	3.63	1.24	72.6	1	متوسطة
2	يحدد نظام التدقيق الداخلي طبيعة خدمات التوكيد والخدمات الاستشارية المقدمة للبنك	3.60	1.19	72.0	2	متوسطة
1	يوجد في الشركة ميثاق (نظام) للتدقيق الداخلي يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي.	3.33	1.59	66.6	3	متوسطة
الدرجة الكلية لميثاق التدقيق		**3.52**	**1.34**	**70.4**	**7**	**متوسطة**
الدرجة الكلية للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10		**3.94**	**1.07**	**78.8**	**كبيرة**	

يتضح من الجدول (1.4) أن مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية كان بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وبنسبة مئوية بلغت (78.8%)، حيث جاءت النتائج كالتالي:

* **مجال إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر** جاء في المركز الأول بمتوسط حسابي (4.14) وبنسبة مئوية بلغت (82.8%).

* **مجال توصيل النتائج** جاء في المركز الثاني بمتوسط حسابي (4.05) وبنسبة مئوية بلغت (81.1%).

* **مجال الكفاءة وبذل العناية المهنية** جاء في المركز الثالث بمتوسط حسابي (4.03) وبنسبة مئوية بلغت (80.6%).

* **مجال برامج التحسين وضبط الجودة** جاء في المركز الرابع بمتوسط حسابي (3.93) وبنسبة مئوية بلغت (78.6%).

* **مجال الاستقلالية والموضوعية** جاء في المركز الخامس بمتوسط حسابي (3.91) وبنسبة مئوية بلغت (78.2%).

* **مجال طبيعة تخطيط عملية التدقيق** جاء في المركز السادس بمتوسط حسابي (3.76) وبنسبة مئوية بلغت (75.2%).

* **مجال ميثاق التدقيق** جاء في المركز السابع بمتوسط حسابي (3.52) وبنسبة مئوية بلغت (70.4%).

السؤال الثاني: ما درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا السؤال الثاني، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، لدرجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	مؤشرات الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
8	العناية الكافية على الرقابة على الائتمان المصرفي	4.62	0.63	92.4	1	كبيرة
5	زيادة الضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية	4.29	0.82	85.8	2	كبيرة

رقم الفقرة	مؤشرات الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
3	ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية قابلة السداد	4.23	1.28	84.6	3	كبيرة
9	تخفيض نسب الفوائد المعلقة	4.15	1.00	83.0	4	كبيرة
7	تخفيض نسبة المخاطر الائتمانية وحجم الديون المتعثرة	4.12	1.06	82.4	5	كبيرة
6	تخفيض المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.	3.87	0.99	77.4	6	كبيرة
1	زيادة إدراك المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك بأهمية المخاطر الائتمانية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة عليها.	3.83	1.04	76.6	7	كبيرة
4	تقييم سليم لمدى تعرض البنك للمخاطر الائتمانية	3.56	1.07	71.2	8	متوسطة
2	المهنية العالية في تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من قبل الإدارة	3.52	1.26	70.4	9	متوسطة
الدرجة الكلية		**4.02**	**1.02**	**80.4**	**كبيرة**	

يتضح من الجدول (2.4) أن درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية كانت كبيرة، بمتوسط حسابي (4.02) وبنسبة مئوية بلغت (80.4%)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمؤشرات الحد من المخاطر الائتمانية ما بين (3.52-4.62).

كما يتضح من الجدول (2.4) أن الفقرة (8) التي تنص على (العناية الكافية على الرقابة على الائتمان المصرفي) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة للحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية. في حين حصلت الفقرة (2) التي تنص على (المهنية العالية في تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من قبل الإدارة) على أقل درجة موافقة بالنسبة للحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

السؤال الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟

انبثق عن السؤال الثالث الفرضية الرئيسة الأولى الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

لفحص الفرضية الرئيسة الأولى، استخدم الباحث تحليل الانحدار، وقبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي: فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة "Multi–Collinearity" قام الباحث بإجراء معامل تضخم التباين، Variance Inflation Factor– VIF، واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغير	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التبيان (VIF)	معامل الالتواء Skewness
ميثاق التدقيق	0.15	6.61	0.67
الاستقلالية والموضوعية	0.08	8.74	0.97
الكفاءة وبذل العناية المهنية	0.63	1.60	0.17
برنامج التحسين وضبط الجودة	0.44	2.25	0.76
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	0.30	3.33	0.66
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	0.09	7.87	0.90
توصيل النتائج	0.42	2.39	0.88

(الارتباط عالي إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05))

يشير الجدول (3.4) إلى أن قيمة أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح بين (1.60–8.74)، كما أن قيمة التباين المسموح به "Tolerance" لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.08–0.63)، لذلك يمكن القول إنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، كما **أن** قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات

الدراسة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

للإجابة عن الفرضية السابقة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجداول (4.4)، (5.4):

جدول (4.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الرئيسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الانحدار	22.68	7	3.24	57.13	0.000*
مجموع مربعات البواقي	2.50	44	0.06		
المجموع	25.18	51			

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت (F) المحسوبة (57.13) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
المقدار الثابت	0.69	0.32		2.12	0.04*
ميثاق التدقيق	0.24	0.07	0.37	3.36	0.00**
الاستقلالية والموضوعية	0.45	0.16	0.51	2.79	0.01**
الكفاءة وبذل العناية المهنية	−0.25	0.07	−0.21	−3.52	0.00**
برنامج التحسين وضبط الجودة	0.15	0.06	0.18	2.43	0.02*
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	0.70	0.08	0.70	8.44	0.00**
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	−0.41	0.10	−0.66	−4.16	0.00**
توصيل النتائج	−0.05	0.07	−0.06	−0.73	0.47

معامل الارتباط = 0.95	معامل التحديد=0.90	معامل التحديد المعدل=0.89

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يوضح الجدول (5.4) أن المتغيرات المستقلة (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برنامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وطبيعة تخطيط عملية التدقيق) هي أكثر أبعاد الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق تأثيراً في (الحد من المخاطر الائتمانية) في البنوك الفلسطينية استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة التي بلغت لهذه المتغيرات على الترتيب (3.36، 2.79، 3.52، 2.43، 8.44، 4.16)، التي هي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برنامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وطبيعة تخطيط عملية التدقيق)، والقبول بالفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برنامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وطبيعة تخطيط عملية التدقيق) على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية .

ويوضح الجدول (5.4) أن المتغير المستقل (توصيل النتائج) ليس له تأثير في الحد من المخاطر الائتمانية، استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة التي بلغت (0.73)، التي هي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية جزئياً فيما يتعلق بمتغير (توصيل النتائج)، ورفض الفرضية البديلة، التي تقر بوجود أثر دال إحصائياً للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 (توصيل النتائج) على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية، **كما يتضح من الجدول** (6.4):

جدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في معادلة التنبؤ بالحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية

المتغيرات	*B*	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدل (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة (F)
الثابت	0.58				
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	0.68	0.784	0.780	181.39	0.000*
ميثاق التدقيق	0.23	0.827	0.820	117.13	0.000*
الكفاءة وبذل العناية المهنية	-0.23	0.856	0.846	94.75	0.000*
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	-0.42	0.870	0.859	78.88	0.000*
الاستقلالية والموضوعية	0.44	0.887	0.875	72.25	0.000*
برنامج التحسين وضبط الجودة	0.15	0.900	0.886	67.26	0.000*

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)**

يتضح من الجدول (6.4) ترتيب دخول المعايير المهنية للتدقيق في معادلة التنبؤ للانحدار في المتغير التابع (الحد من المخاطر الائتمانية)، حيث حاز معيار (إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر) على المرتبة الأعلى في القوة التفسيرية للحد من المخاطر الائتمانية، حيث فسر (78.0%) من التغير في الحد من المخاطر الائتمانية، تلاه معيار (ميثاق التدقيق) حيث فسر مع متغير (إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر) (82.0%) من التباين في المتغير التابع الحد من المخاطر الائتمانية، ثم جاء معيار (الكفاءة وبذل العناية المهنية) في المرتبة الثالثة، حيث فسر مع متغيري (إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وميثاق التدقيق) (84.6%) من

التباين في المتغير التابع الحد من المخاطر الائتمانية، وجاء معيار (طبيعة تخطيط عملية التدقيق) في المرتبة الرابعة، حيث فسر مع المتغيرات السابقة (85.9%) من التباين في المتغير التابع الحد من المخاطر الائتمانية، وجاء معيار (الاستقلالية والموضوعية) في المرتبة الخامسة، حيث فسر مع المتغيرات السابقة (87.5%) من التباين في المتغير التابع الحد من المخاطر الائتمانية، وجاء معيار (برنامج التحسين وضبط الجودة) في المرتبة السادسة، حيث فسر مع المتغيرات السابقة (88.6%) من التباين في المتغير التابع الحد من المخاطر الائتمانية.

وهذا يعني أن (88.6%) من التغير في (الحد من المخاطر الائتمانية) (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية:

$$\mathbf{Y = 0.58 +(0.68)X1 +(0.23)X2 -(0.23)X3 -(0.42)X4 +(0.44)X5 +(0.15)X6}$$

حيث:

Y= الحد من المخاطر الائتمانية

(X1 = إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر)، (X2 = ميثاق التدقيق)، (X3 = الكفاءة وبذل العناية المهنية)، (X4 = طبيعة تخطيط عملية التدقيق)، (X5 = الاستقلالية والموضوعية)، (X6 = برنامج التحسين وضبط الجودة).

3.4 نتائج التحليل المالي

تحليل البيانات:

تم جمع القوائم المالية للبنوك (بنك فلسطين، البنك الوطني، بنك القدس، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الإسلامي العربي) خلال الفترة الزمنية ما بين 2016 حتى 2019م من إفصاحات البنوك، ومن ثم إجراء تحليل النسب المالية لهذه البيانات واستخلاص قيم البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، خلال الفترات الزمنية السابقة، كما تم إجراء هذا التحليل باستخدام البرنامج

الإحصـائي (SPSS) وهـو برنـامج إحصـائي مخـتص بدراسـة الأثـر والعلاقـة الإحصـائية والنمـاذج القياسية.

المتغير المستقل: حجم التسهيلات الائتمانية.

المتغير التابع: المخاطر الائتمانية، ويمكن قياسها من خلال حجم الديون المتعثرة.

مؤشر الديون المتعثرة / إجمالي التسهيلات الائتمانية

تمثل الديون المتعثرة عدم التزام الزبون المصرفي بتسديد التسهيلات الائتمانية المترتبة في مواعيد استحقاقها، وبالتالي يعكس اضطراب العلاقة بين الزبون المصرفي والبنك المتعامل معه.

ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع الديون المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة مما يؤدي إلى تعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية أكبر بسبب عدم قدرة المصرف على تحصيل هذه الديون والفوائد المترتبة عليها مما يؤدي إلى تعرض المصرف إلى خسائر ائتمانية بقدر هذه الديون المتعثرة.

جدول (7.4): يوضح نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية بالنسبة للبنوك خلال السنوات من (2016-2019)

البنك	السنة	التسهيلات الائتمانية	الديون المتعثرة	نسبة الديون المتعثرة / التسهيلات الائتمانية	المعدل قبل	المعدل بعد	التغير
بنك فلسطين	2016	2.213.463.765	44.353.263	2,00%	2,33%	1,51%	0,81%
	2017	2.554.216.880	67.658.458	2,65%			
	2018	2.782.226.225	41.418.834	1,49%			
	2019	2.983.385.227	45.895.080	1,54%			
البنك الوطني	2016	523.695.427	4.378.109	0,84%	0,92%	1,59%	-0,67%
	2017	660.464.594	6.617.068	1,00%			
	2018	1.357.446.418	20.500.344	1,51%			
	2019	1.465.314.647	24.399.406	1,67%			
بنك القدس	2016	621.424.210	10.776.079	1,73%	1,95%	1,48%	0,47%
	2017	663.532.186	14.334.539	2,16%			
	2018	718.927.122	10.958.809	1,52%			
	2019	821.431.035	11.715.821	1,43%			
بنك	2016	185.285.752	3.810.483	2,06%	1,65%	1,20%	0,45%

الاستثمار الفلسطيني	2017	221.342.513	2.764.315	1,25%			
	2018	221.577.096	2.648.392	1,20%			
	2019	230.413.223	2.788.502	1,21%			
البنك الإسلامي الفلسطيني	2016	545.025.206	5.354.512	0,98%	0,99%	0,81%	0,17%
	2017	625.038.149	6.187.939	0,99%			
	2018	694.167.533	4.813.759	0,69%			
	2019	791.215.176	7.409.942	0,94%			
البنك الإسلامي العربي	2016	420.670.455	2.728.109	0,65%	0,68%	0,56%	0,12%
	2017	561.953.285	4.031.984	0,72%			
	2018	685.221.861	3.526.397	0,51%			
	2019	763.244.619	4.608.658	0,60%			
المعدل العام					**1,42%**	**1,19%**	**0,23%**

نلاحظ من الجدول (7.4) ما يلي:

بنك فلسطين:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (2%، 2.65%، 1.49%، 1.54%)، حيث تشير النسب إلى وجود تذبذب في الديون المتعثرة من سنة لأخرى حيث كانت الأعلى في سنة 2017 بنسبة 2.65% مقارنة مع سنوات 2018 و2019 لتنخفض ل 1.49%، 1.54% على التوالي، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 2.33 % وبعد 2017 انخفض ليبلغ 1.51% بتغير إيجابي قدره 0.81 %.

البنك الوطني:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (0.84%، 1%، 1.51%، 1.67%)، حيث تشير النسب إلى وجود ارتفاع ملحوظ في الديون المتعثرة من سنة 2016 إلى 2019 حيث كانت الأعلى في سنة 2019 بنسبة 1.67% مقارنة ب 1%، 1.51% في سنة 2017 و2018 على التوالي حيث بفسر هذا الارتفاع أن إجمالي التسهيلات الائتمانية تضاعفت من سنة 2017 مقارنة سنة 2018 كما هو مبين في الجدول،

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 1.59% وبعد 2017 بلغ 0.67% بتغير 1.95 سلبي قدره -0.67%.

بنك القدس:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (1.73%، 2.16%، 1.52%، 1.43%)، حيث تشير النسب إلى وجود تذبذب في الديون المتعثرة من سنة لأخرى حيث كانت الأعلى في سنة 2017 بنسبة 2.16% مقارنة مع سنوات 2018 و2019 لتنخفض ل 1.52%، 1.43% على التوالي، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 1.95 % وبعد 2017 انخفض ليبلغ 1.48% بتغير إيجابي قدره 0.47 %.

بنك الاستثمار الفلسطيني:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (2.06%، 1.25%، 1.2%، 1.21%)، حيث تشير النسب إلى وجود تذبذب في الديون المتعثرة من سنة لأخرى حيث كانت الأعلى في سنة 2016 بنسبة 2.06% مقارنة مع سنوات2017 و2018 و2019 لتنخفض ل1.25 %، 1.20%، 1.43% على التوالي، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 1.65 % وبعد 2017 انخفض ليبلغ 1.20% بتغير إيجابي قدره 0.45 %.

البنك الإسلامي الفلسطيني:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (0.98%، 0.99%، 0.69%، 0.94%)، حيث تشير النسب إلى وجود تذبذب في الديون المتعثرة من سنة لأخرى حيث كانت الأعلى في سنة 2016 بنسبة 0.99% مقارنة

مع سنوات 2018 و2019 لتنخفض ل 0.69%، 0.94%، على التوالي، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 0.99% وبعد 2017 انخفض ليبلغ 0.81% بتغير إيجابي قدره 0.17 %.

البنك الإسلامي العربي:

نلاحظ أن نسبة الديون المتعثرة لأجمالي التسهيلات الائتمانية في بنك فلسطين بلغت في سنة 2016 إلى 2019 على التوالي (0.65%، 0.72%، 0.51%، 0.60%)، حيث تشير النسب إلى وجود تذبذب في الديون المتعثرة من سنة لأخرى حيث كانت الأعلى في سنة 2016 بنسبة 0.72% مقارنة مع سنوات 2018 و2019 لتنخفض ل 0.51%، 0.60%، على التوالي، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل إجمالي الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية قبل سنة 2017 بلغ 0.68% وبعد 2017 انخفض ليبلغ 0.56% بتغير إيجابي قدره 0.12 %.

بشكلٍ عام تبيّن أن نسبة الديون المتعثرة في سنة 2018 انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2017 في بنك فلسطين وبنك القدس وبنك الاستثمار والبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي حيث انخفضت إلى 1.49% و1.52%و1.20%و0.69%و0.51% بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 10/ 2017 بتاريخ 2017/12/29، ونلاحظ أيضا أن معدل زيادة إجمالي الديون المتعثر لأجمالي التسهيلات الائتمانية لسنتين قبل صدور التعليمات بلغ معدل 1.42% مقارنة بالمعدل بعد صدور التعليمات حيث انخفض ل 1.19% بمعدل تغيير -0.23%.

السؤال الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

انبثق عن السؤال الرابع، الفرضية الرئيسة الثانية الآتية:

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

لفحص الفرضية الرئيسة الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط من خلال إجراء الفحص على نموذجين، النموذج الأول: قبل صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10، والنموذج الثاني: بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10، كما هو موضح في الجداول (8.4)، (9.4):

جدول (8.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية للبنوك

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الأول	الانحدار	10.465	1	10.465	195.739	0.000*
	مجموع مربعات البواقي	0.535	10	0.053		
	المجموع	11.000	11			
الثاني	الانحدار	10.594	1	10.594	261.222	0.000*
	مجموع مربعات البواقي	0.406	10	0.041		
	المجموع	11.000	11			

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، المتغير التابع: حجم الديون المتعثرة**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (8.4) يتبين ثبات صلاحية النموذج الأول لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (195.739) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

كما تبين ثبات صلاحية النموذج الثاني لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (261.222) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة.

جدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر حجم التسهيلات الائتمانية قبل بعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على حجم الديون المتعثرة في البنوك

النموذج	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	المقدار الثابت	1.462E-16	0.067		0.000	
	X1	0.975	0.070	0.975	13.991	0.000
	معامل الارتباط = 0.975	معامل التحديد=0.951		معامل التحديد المعدل=0.947		
الثاني	المقدار الثابت	2.066E-18	0.058		0.000	
	X2	0.981	0.061	0.981	16.162	0.000
	معامل الارتباط = 0.981	معامل التحديد=0.963		معامل التحديد المعدل=0.959		

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

Y_1: حجم الديون المتعثرة في البنوك قبل صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.

Y2: حجم الديون المتعثرة في البنوك بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.

X_1: حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك قبل صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.

X_2: حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10.

يوضح الجدول (9.4) بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الأول، تبين أن المتغير المستقل وهو "حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك قبل صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10" يفسر ما مقداره (94.7%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "حجم الديون المتعثرة في البنوك قبل صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y1 = (1.462E{-}16) + (0.975)X_1$$

كذلك تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول (9.4) وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذج الثاني، أن المتغير المستقل وهو "حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10" يفسر ما مقداره (95.9%) من التباين في المتغير التابع المتمثل

في " حجم الديون المتعثرة في البنوك بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10"، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتم تمثيل المتغير التابع من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (2.066E{-}16) + (0.981)X_2$$

مما سبق يتضح زيادة أثر المتغير المستقل (حجم التسهيلات الائتمانية) على المتغير التابع (حجم الديون المتعثرة) للبنوك بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10، وذلك من خلال مقارنة معامل التحديد المعدل (R^2) للنموذجين الأول والثاني، حيث تبين أن (R^2=0.959) في النموذج الثاني أعلى من (R^2=0.947) في النموذج الأول، وكذلك بمقارنة قيم (ت) المحسوبة في النموذجين، تبين أن قيمة (ت=16.162) في النموذج الثاني أعلى من قيمة (ت = 13.991) في النموذج الأول، وهذا يدل على أن الالتزام بوفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 من قبل البنوك ساهم في خفض حجم الديون المتعثرة لديها، لذا تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية قبل بعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية .

السؤال الخامس: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية)؟

انبثق عن السؤال الخامس الفرضية الرئيسة الثالثة الآتية:

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية).

انبثق عن الفرضية الرئيسة الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات **تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.**

لفحص الفرضية الصفرية الأولى، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent-Sample t-test) لإيجاد الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

جدول (10.4) نتائج اختبار (ت) (Independent-Sample t-test) للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ميثاق التدقيق	بكالوريوس	45	3.42	1.11	-1.643	0.107
	دراسات عليا	7	4.14	0.79		
الاستقلالية والموضوعية	بكالوريوس	45	3.87	0.82	-0.830	0.410
	دراسات عليا	7	4.14	0.67		
الكفاءة وبذل العناية المهنية	بكالوريوس	45	4.03	0.58	0.009	0.993
	دراسات عليا	7	4.02	0.69		
برنامج التحسين وضبط الجودة	بكالوريوس	45	3.88	0.88	-1.028	0.309
	دراسات عليا	7	4.24	0.66		

المتغير	المؤهل العلمي	التكرارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	بكالوريوس	45	4.16	0.73	0.387	0.700
	دراسات عليا	7	4.05	0.56		
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	بكالوريوس	45	3.73	1.16	-0.588	0.559
	دراسات عليا	7	4.00	1.04		
توصيل النتائج	بكالوريوس	45	4.05	0.78	0.013	0.989
	دراسات عليا	7	4.05	0.71		
الدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي	بكالوريوس	45	3.89	0.63	-0.914	0.365
	دراسات عليا	7	4.12	0.54		
المخاطر الائتمانية	**بكالوريوس**	45	4.00	0.74	-0.561	0.577
	دراسات عليا	7	4.16	0.42		

تشير البيانات الواردة في الجدول (10.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، حيث كانت الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي وللدرجة الكلية للمخاطر الائتمانية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً، وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية.

لفحص الفرضية الثانية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية، وذلك كما هو موضح في الجدول (11.4).

جدول (11.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية

المتغير	الشهادات المهنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ميثاق التدقيق	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.48	1.13
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.08	0.57
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	3.42	1.14
	المجموع	52	3.52	1.10
الاستقلالية والموضوعية	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.86	0.82
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.19	0.69
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.03	0.77
	المجموع	52	3.91	0.80
الكفاءة وبذل العناية المهنية	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.99	0.58
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.04	0.89
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.21	0.57
	المجموع	52	4.03	0.59
برنامج التحسين وضبط الجودة	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.91	0.90
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.08	0.88
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	3.96	0.70
	المجموع	52	3.93	0.85
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	4.06	0.75
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.33	0.41
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.46	0.48
	المجموع	52	4.14	0.70
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.70	1.18
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.33	0.77
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	3.79	1.14
	المجموع	52	3.76	1.14
توصيل النتائج	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	4.02	0.81
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.42	0.42
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.04	0.68
	المجموع	52	4.05	0.77
الدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.88	0.65
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.20	0.40
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.00	0.54
	المجموع	52	3.92	0.62

المتغير	الشهادات المهنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المخاطر الائتمانية	شهادة محاسب قانوني معتمدCPA	40	3.99	0.78
	شهادة مدقق قانوني معتمدCIA	4	4.00	0.26
	شهادة محاسب قانوني عربي معتمدACPA	8	4.18	0.34
	المجموع	52	4.02	0.70

يتضح من الجدول (11.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (12.4):

جدول (12.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
ميثاق التدقيق	بين المجموعات	1.409	2	0.704	0.575	0.566
	داخل المجموعات	60.017	49	1.225		
	المجموع	61.425	51			
الاستقلالية والموضوعية	بين المجموعات	0.541	2	0.271	0.413	0.664
	داخل المجموعات	32.088	49	0.655		
	المجموع	32.629	51			
الكفاءة وبذل العناية المهنية	بين المجموعات	0.326	2	0.163	0.455	0.637
	داخل المجموعات	17.584	49	0.359		
	المجموع	17.910	51			
برنامج التحسين وضبط الجودة	بين المجموعات	0.119	2	0.060	0.079	0.924
	داخل المجموعات	37.067	49	0.756		
	المجموع	37.186	51			
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	بين المجموعات	1.200	2	0.600	1.220	0.304
	داخل المجموعات	24.080	49	0.491		
	المجموع	25.279	51			
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	بين المجموعات	1.466	2	0.733	0.554	0.578
	داخل المجموعات	64.831	49	1.323		
	المجموع	66.297	51			
توصيل النتائج	بين المجموعات	0.583	2	0.291	0.488	0.617

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	29.281	49	0.598		
	المجموع	29.863	51			
الدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي	بين المجموعات	0.428	2	0.214	0.548	0.582
	داخل المجموعات	19.144	49	0.391		
	المجموع	19.572	51			
المخاطر الائتمانية	بين المجموعات	0.247	2	0.123	0.242	0.786
	داخل المجموعات	24.932	49	0.509		
	المجموع	25.178	51			

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (12.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي وللدرجة الكلية للمخاطر الائتمانية أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً، وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية الثانية.

الفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

لفحص الفرضية الصفرية الثالثة، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية، وذلك كما هو موضح في الجدول (13.4).

جدول (13.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية

المتغير	الخبرة العملية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ميثاق التدقيق	أقل من 5 سنوات	9	3.59	1.16
	من 5-10 سنوات	16	3.69	1.19
	أكثر من 10 سنوات	27	3.40	1.05
	المجموع	**52**	**3.52**	**1.10**
الاستقلالية والموضوعية	أقل من 5 سنوات	9	3.86	0.79
	من 5-10 سنوات	16	4.13	0.83
	أكثر من 10 سنوات	27	3.80	0.79
	المجموع	**52**	**3.91**	**0.80**
الكفاءة وبذل العناية المهنية	أقل من 5 سنوات	9	4.04	0.74
	من 5-10 سنوات	16	4.22	0.55
	أكثر من 10 سنوات	27	3.91	0.56
	المجموع	**52**	**4.03**	**0.59**
برنامج التحسين وضبط الجودة	أقل من 5 سنوات	9	3.81	0.63
	من 5-10 سنوات	16	3.98	0.90
	أكثر من 10 سنوات	27	3.94	0.92
	المجموع	**52**	**3.93**	**0.85**
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	أقل من 5 سنوات	9	4.33	0.44
	من 5-10 سنوات	16	4.15	0.80
	أكثر من 10 سنوات	27	4.08	0.73
	المجموع	**52**	**4.14**	**0.70**
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	أقل من 5 سنوات	9	3.70	1.22
	من 5-10 سنوات	16	4.06	1.16
	أكثر من 10 سنوات	27	3.60	1.11
	المجموع	**52**	**3.76**	**1.14**
توصيل النتائج	أقل من 5 سنوات	9	3.89	0.78
	من 5-10 سنوات	16	4.15	0.74
	أكثر من 10 سنوات	27	4.05	0.79
	المجموع	**52**	**4.05**	**0.77**
الدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي	أقل من 5 سنوات	9	3.94	0.60
	من 5-10 سنوات	16	4.08	0.65
	أكثر من 10 سنوات	27	3.83	0.61
	المجموع	**52**	**3.92**	**0.62**
المخاطر الائتمانية	أقل من 5 سنوات	9	4.15	0.35
	من 5-10 سنوات	16	3.97	0.75
	أكثر من 10 سنوات	27	4.00	0.78
	المجموع	**52**	**4.02**	**0.70**

يتضح من الجدول (13.4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر

الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، كما هو موضح في الجدول (14.4):

جدول (14.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
ميثاق التدقيق	بين المجموعات	0.918	2	0.459	0.372	0.692
	داخل المجموعات	60.507	49	1.235		
	المجموع	61.425	51			
الاستقلالية والموضوعية	بين المجموعات	1.110	2	0.555	0.863	0.428
	داخل المجموعات	31.519	49	0.643		
	المجموع	32.629	51			
الكفاءة وبذل العناية المهنية	بين المجموعات	0.975	2	0.488	1.411	0.254
	داخل المجموعات	16.935	49	0.346		
	المجموع	17.910	51			
برنامج التحسين وضبط الجودة	بين المجموعات	0.160	2	0.080	0.106	0.900
	داخل المجموعات	37.026	49	0.756		
	المجموع	37.186	51			
إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر	بين المجموعات	0.432	2	0.216	0.426	0.655
	داخل المجموعات	24.847	49	0.507		
	المجموع	25.279	51			
طبيعة تخطيط عملية التدقيق	بين المجموعات	2.141	2	1.071	0.818	0.447
	داخل المجموعات	64.156	49	1.309		
	المجموع	66.297	51			
توصيل النتائج	بين المجموعات	0.380	2	0.190	0.316	0.730
	داخل المجموعات	29.483	49	0.602		
	المجموع	29.863	51			
الدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي	بين المجموعات	0.627	2	0.314	0.811	0.450
	داخل المجموعات	18.945	49	0.387		
	المجموع	19.572	51			
المخاطر الائتمانية	بين المجموعات	0.191	2	0.096	0.187	0.830
	داخل المجموعات	24.987	49	0.510		
	المجموع	25.178	51			

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (14.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية للدرجة الكلية لمعايير التدقيق الداخلي وللدرجة الكلية للمخاطر الائتمانية أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً، وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية الثالثة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية؟

أظهرت النتائج أن مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية كان بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وبنسبة مئوية بلغت (78.8%)، حيث جاءت مجالات معايير التدقيق الداخلي مرتبة كالآتي: إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر بمتوسط حسابي (4.14)، توصيل النتائج بمتوسط حسابي (4.05)، الكفاءة وبذل العناية المهنية بمتوسط حسابي (4.03)، برامج التحسين وضبط الجودة بمتوسط حسابي (3.93)، الاستقلالية والموضوعية بمتوسط حسابي (3.91)، طبيعة تخطيط عملية التدقيق بمتوسط حسابي (3.76)، ميثاق التدقيق بمتوسط حسابي (3.52).

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى وجود اهتمام من قبل مجلس الإدارة في البنوك الفلسطينية بالاعتماد على مدققين ذوي خبرة مهنية وعلمية، مما يعكس دور المدقق الداخلي في تحسن الأداء المالي، كما أن هناك ترابط بين المدققين الداخليين والإدارة العليا بالأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي، وتدل هذه النتائج على حرص البنوك على الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي من

خلال عمله في استقلالية تامة، مما ينعكس على دوره في اتخاذ القرارات الخاصة بعملية التدقيق، وكذلك التزام البنك أو إدارته بالأخذ بعين الاعتبار الأسس العملية والمهنية في عملية التدقيق الداخلي. كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن هناك عمل متكامل في قسم التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية بين الموظفين والإدارة في تجهيز التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي حسب معايير التدقيق وهذه دلالة على رفع مستوى الأداء أو الالتزام بمعايير الأداء الخاصة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة القاموسي وهاشم (2017) التي أظهرت نتائجها أن هناك اهتمام والتزام بمعايير التدقيق الداخلي لتنفيذ مهمة التدقيق. كذلك اتفقت مع دراسة الرجوب وأحمد (Alrjoub and Ahmad 2017) التي توصلت إلى أن البنوك الإسلامية العاملة في بورصة عمان تلتزم بدرجة عالية بمعايير التدقيق المتعلقة بالسمات والتي تشمل الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية وميثاق التدقيق وضبط الجودة وبرامج التحسين.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة يزيد (2016) التي توصلت إلى أن ممارسات التدقيق الداخلي تتفق بدرجة مقبولة مع المعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية؟

أظهرت النتائج أن درجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية كانت كبيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبنسبة مئوية بلغت (80.4%).

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن توفير معلومات دقيقة ومنظمة للإدارة العليا، والتقييم الأولي للمخاطر، والمساعدة في وضع الخطط للحد من المخاطر الائتمانية تعد من أهم الأمور التي يقوم المدقق الداخلي بأخذها بعين الاعتبار، كما إن إشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية وتطبيق

نظام محكم للتدقيق الداخلي والقيام بإجراءات لمتابعة المخاطر الائتمانية له دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك الفلسطينية والتي كانت درجة الحد من المخاطر الائتمانية لديها كبيرة.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة القاموسي وهاشم (2017) التي بينت أن هناك ضعف في دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في عملية اتخاذ القرار الائتماني وان تزايد المخاطر الائتمانية يعود إلى أسباب داخلية وخارجية، الداخلية سوء اتخاذ القرار الائتماني أما الأسباب الخارجية فتعود إلى الظروف الاقتصادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة (ميثاق التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، برنامج التحسين وضبط الجودة، إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، وطبيعة تخطيط عملية التدقيق) هي أكثر أبعاد الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق تأثيراً في (الحد من المخاطر الائتمانية) في البنوك الفلسطينية. كما توصلت إلى أن المتغير المستقل (توصيل النتائج) ليس له تأثير في الحد من المخاطر الائتمانية.

وقد جاء ترتيب المعايير حسب نسبة تفسيرها للتغير في الحاصل في المخاطر الائتمانية كالآتي: (إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر، ميثاق التدقيق، الكفاءة وبذل العناية المهنية، طبيعة تخطيط عملية التدقيق، الاستقلالية والموضوعية، برنامج التحسين وضبط الجودة)، حيث فسرت مجتمعة (88.6%) من التغير في (الحد من المخاطر الائتمانية).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التزام المدققين بالمعايير الدولية للتدقيق أدت إلى الحد من حالات الغش والتحقق منها، وضبط جودة التدقيق الداخلي، والعلاقة الجيدة مع المدقق الخارجي، والاتصال مع مجلس الإدارة، بالتالي كان لها أثر كبيرة في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

واتفقت مع دراسة Saud(2015) حيث بين فعالية التدقيق الداخلي أدت إلى زيادة الإنتاجية، زيادة النمو وتطوير العمليات وانعكس ذلك على النتائج المالية والذي بدوره أثر على تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة القاموسي وهاشم (2017) التي بينت أن هناك ضعف في دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في عملية اتخاذ القرار الائتماني وان تزايد المخاطر الائتمانية يعود إلى أسباب داخلية وخارجية، الداخلية سوء اتخاذ القرار الائتماني أما الأسباب الخارجية فتعود إلى الظروف الاقتصادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التسهيلات الائتمانية قبل بعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية قبل وبعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية. حيث تبين وجود زيادة في أثر حجم التسهيلات الائتمانية بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على حجم الديون المتعثرة، مما يوضح أن وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 قد ساهمت في الحد من المخاطر الائتمانية.

كما تبيّن من خلال مؤشر الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية أن نسبة الديون المتعثرة في سنة 2018 انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2017 في بنك فلسطين وبنك القدس وبنك

الاستثمار والبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي حيث انخفضت إلى 1.49% و1.52%و1.20%و0.69%و0.51% بعد صدور وفق تعليمات سلطة النقد 10/ 2017 بتاريخ 2017/12/29، ونلاحظ أيضا أن معدل زيادة إجمالي الديون المتعثر لأجمالي التسهيلات الائتمانية لسنتين قبل صدور الوفق تعليمات بلغ معدل 1.42% مقارنة بالمعدل بعد صدور الوفق تعليمات حيث انخفض ل 1.19% بمعدل تغيير -0.23%.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن البنوك الفلسطينية وبسبب التزامها بوفق تعليمات سلطة 2017/10 النقد فقد قللت حجم الديون المتعثرة لديها وذلك كون هذه البنوك غالباً لا تمنح الائتمان من وراء المكاتب دون دراسة ميدانية للأوضاع الاقتصادية السائدة، وما يترتب عليها من آثار سلبية نتيجة البطالة والركود، مما يؤول بالجهاز المصرفي بالنهاية إلى مشكلة التعثر المصرفي لعدم قدرة العملاء على السداد. فهناك ارتباط وثيق بين حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الديون المتعثرة، حيث تبين أن التزام البنوك بوفق تعليمات سلطة النقد قد أدى إلى خفض حجم الديون المتعثرة لديها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الثالثة: لا تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية باختلاف متغيرات: (المؤهل العلمي، الشهادات المهنية، الخبرة العملية).

لمناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة، تمت مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها الآتية:

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات **تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي**

وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية فهم يعملون ضمن أنظمة وقوانين وتشريعات سلطة النقد، لذا لا يعمل كل موظف بما يناسبه حسب مؤهله العلمي، وإنما يكون هناك رقابة داخلية على سير وتطبيق وفق تعليمات سلطة النقد الخاصة بالتدقيق الداخلي والتي هي في الأساس متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الشهادات المهنية تحسن من أداء المدققين، وتجعلهم أكثر اطلاعاً على أساليب التدقيق التي تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق، والتي تحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك الفلسطينية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الخبرة العملية للعاملين في التدقيق الخارجي في البنوك الفلسطينية تؤهلهم ليكونوا على دراية بالطرق والوسائل التي تحد من المخاطر الائتمانية، فجميع العاملين في مجال التدقيق الداخلي وبالرغم من اختلاف خبراتهم العملية إلا أنهم يعملون وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

2.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

- الاستمرارية في دعم دائرة التدقيق الداخلي بكافة الأدوات لمواكبة أحدث الأساليب المتبعة في الرقابة الداخلية.
- تعزيز معرفة المدققين الداخليين والمعنيين بدائرة التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبشكل خاص معايير الصفات التي تتحدث عن كفاءة ومهنية المدقق.
- دعم استقلالية دائرة التدقيق الداخلي في البنك لضمان دقة وجودة التقارير التي يتم إعدادها من قبل لجنة التدقيق.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

زرارقي، هاجر. (2019)." **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس – سطيف –الجزائر.

الساعدي، محمد زامل فليح؛ الساعدي، حكيم حمودة فليح (2019)."**التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية** "، جامعة بغداد.

الكناني، مجيد موسى. (2019)."**جودة التدقيق الداخلي وأثرها في طبيعة وتوقيت وإجراءات التدقيق الخارجي دراسة استطلاعية لعينة من مدققي الحسابات في شركات التدقيق التضامنية العراقية** "، الجامعة التقنية الجنوبية، المعهد التقني العمارة.

أبو شعبان، رنده محمد سعيد. (2016)."**دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية عزة – فلسطين.

جمعية البنوك الفلسطينية (2018)، http://abp.ps/files/server/Internal%20Audit%20administratively%20in%20Bank.pdf

جمعية البنوك الفلسطينية (2019)، https://www.abp.ps/folder.php?id=ibsEb17ir6a970971A6tb34kIFOH&ms_id=EG7xxmfLqba74178AUyrPsRL1T1&mn_id=95

حمودة، محمد حسام. (2017). دور المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، **مجلة التدقيق الداخلي**، 1(4)، عمان–الأردن.

الخطيب، خالد راغب. (2010). **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع والخاص،** مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

الذنيبات، علي عبد القادر. (2010). **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق،** الطبعة الثالثة، عمان–الأردن.

الراوي، سينا. (2011). **استخدام منهج سيجما ستة Six Sigma في ضبط جودو التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان–الأردن.

رضوان، إيهاب ديب مصطفى. (2012). " **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك التجارية الفلسطينية العاملة** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية عزة – فلسطين.

سلطة النقد. (2017)، **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين،** فلسطين: سلطة النقد.

شاهين، علي. (2016). دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك–دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،** سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا.

شاهين، علي. (2010). مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين–دراسة تحليلية تطبيقية، **مجلة البحوث التجارية،** جامعة بنها – مصر.

عز الدين، عمر زهير عز الدين. (2015)." **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط – الأردن.

عويضات، عبير عبد الله. (2015)، "أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في الأردن" **مجلة أبحاث المحاسبة والمالية**، 6(3)، عمان–الأردن.

لظن، هيا مروان إبراهيم. (2016). "**مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية عزة – فلسطين.

المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم. (2011)."**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية عزة – فلسطين.

المدهون، رغدة. (2014). **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين.

مرابطي، نوال. (2013). **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دارسة عينة من البنوك لولاية ورقلة–الجزائر**.

مسمح، ضياء الدين حيدر خالد. (2016)."**قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين**" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية عزة – فلسطين.

مطر، محمد. (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية. (2010). **إدارة مخاطر الائتمان**–رام الله، فلسطين.

موسى، شقيري؛ وأبو عرام، مروان. (2012). **مدى استخدام البنوك السياسية التنوع للحد من المخاطر – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية**، جامعة الأسراء، الأردن.

نظمي، إيهاب؛ والعزب، هاني. (2012). **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان–الأردن.

هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، محمد هادي. (2015). "دور التدقيق في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني دراسة حالة في مصرف الرشيد / الإدارة العامة" **مجلة التقني**، المجلد (30)، العدد (4)، بغداد–العراق.

يزيد، صالحي محمد. (2014)."**واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Ekinci, Ramazan and Gulden Poyraz.(2019). The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks in Turkey, 3rd World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Procedia Computer Science, VOl 158.

Rahman, Zia Ur and Noor Muhammad and Bilal Sarwar and Muhammad Asif Raz. (2019). Impact of risk management strategies on the credit risk faced by commercial banks of Balochistan, Rahman et al Financial Innovation.

Afaneh, Mohammad Kamal Kamel. (2020). the effect of credit risk indicators on the profitability of banks in the Arab gulf countries, Journal of Economics and Administrative Scinces, Vol 26, No.118.

Alrjoub, ashraf mohammad salem and muhannad akram, Ahamd. (2017). Internal Audit and its Impact on Risk Management at the Islamic Banks Listed in Amman Stock Exchange, **International Journal of academic research in business and social sciences**, Vol,7, No.8.

Arens, Alveen. (2012). **Auditing and Assurance Services**, 14th – A vision for the future, professional practices framework for internal Auditing, Altamonte, 1999a. www.theiia.org Edition.

Bin Tahajuddin, Sulaiman and Mahmoud Kertali (2018). The Effect of Internal Auditors' Involvement in Enterprise Risk Management on Internal Audit Objectivity: Evidence from Malaysia, **Asian of Economics business and Accounting**, 6 (3): 1-11, Malaysia.

Cheng, Qlang and Goh, Beng wee. (2018). **The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal auditor over operation and compliance**, University of Singapore.

Glover, S. M., D. F. Prawitt, J. T. Liljegren, and W. F. Messier Jr. 2008a. Component materiality for group audits. **Journal of Accountancy**, 206 (6):42-46.

Institute of Internal Auditors. (2009). "**IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management** ", USA.

Institute of Risk Management. (2002). "**A Risk Management Standards**", London: Airmic Publishing.

Pickett, K. H. Spencer. (2010). "**The internal auditing handbook**", 3ed, USA: John Wily

Saud, Shah. (2015). **The Role of Internal Audit in Organization Goals Achievements: A Security of Exchange Commission of Pakistan (SECP) Perspective**, Karlstad Business School, Karlstad University, Karlstad-Sweden.

Stewart, Jenny (2011). **Internal audit involvement in Enterprise Risk Management**, Griffith University, New Zealand.

المواقع الإلكترونية:

1. بنك الاستثمار الفلسطيني www.pinvbank.com
2. البنك الإسلامي العربي www.aibnk.com
3. البنك الإسلامي الفلسطيني www.islamicbank.ps
4. بنك القدس www.qudsbank.ps
5. البنك الوطني www.tnb.ps
6. بنك فلسطين www.bankofpaelstine.com
7. سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps
8. جمعية البنوك الفلسطينية www.abp.ps
9. IIA,2012 www.globaliia.org

الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

الدكتور نائل سيد احمد	محاضر في جامعة الخليل
الأستاذ محمد جابر	مدير تدقيق خارجي في شركة برايس واتر هاوس كوبر
الدكتور ياسر شاهين	محاضر في جامعة فلسطين الأهلية

ملحق رقم (2) الاستبانة

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس-أبو ديس

كلية الإدارة والاقتصاد

استبانة

حضرة السيد/ة المحترمين:

تحية طيبة وبعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى إجراء دراسة حول

"أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي و وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة والضرائب كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القدس، لذلك نرجو منكم التفضل بالإجابة عن فقرات الاستبانة بموضوعية، حيث أن هذه البيانات سيتم استخدامها بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير

الباحث: خلدون عبد الناصر قاضي

بإشراف الأستاذ الدكتور أكرم رحال

- الجزء الأول: الرجاء الإجابة عن هذه الأسئلة بوضع إشارة (✔) أمام الخيار الذي يناسبك/ي.

الجزء الأول: الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي:

1. المؤهل العلمي:	☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
2. التخصص العملي:	☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى (حدد).....
3. الشهادات المهنية:	☐ شهادة محاسب قانوني معتمد CPA ☐ شهادة مدقق قانوني معتمد CIA ☐ شهادة محاسب قانوني عربي معتمد ACPA ☐ شهادة محاسب إداري معتمد CMA ☐غير ذلك
4. الخبرة العملية:	☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 -10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنة

- الجزء الثاني: <u>الرجاء وضع إشارة (✔)</u> لبيان رأيك بالعبارات التالية لتحديد مدى اتفاقك بما يرد في كل عبارة من العبارات التي تخص:

1. **المحور الأول:** مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وهي (معايير الخصائص ومعايير الأداء) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف.

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
	ميثاق التدقيق					
.1	يوجد في الشركة ميثاق (نظام) للتدقيق الداخلي يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي.					
.2	يحدد نظام التدقيق الداخلي طبيعة خدمات التوكيد والخدمات الاستشارية المقدمة للبنك					
.3	يحدد نظام التدقيق الداخلي التعريف بقواعد السلوك المهني الواجب الالتزام بها					
	الاستقلالية والموضوعية					
.4	يحدد المدقق الداخلي نطاق عملية التدقيق وإجراءات العمل وطرق إيصال النتائج بشكل مستقل دون تدخل من أحد.					
.5	تتبع دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة المراجعة في مجلس الإدارة وفق الهيكل التنظيمي للشركة.					
.6	يتجنب المدقق الداخلي تعارض المصالح ويكون موقفه محايدا وغير متحيز.					

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
.7	يعتمد المدقق الداخلي للوصول إلى النتائج على الأدلة التي تم جمعها بعيدا عن التأثيرات الشخصية.					
	الكفاءة وبذل العناية المهنية					
.8	يتم استقطاب الكفاءات المهنية التي تحمل شهادات علمية ومهنية للعمل في دائرة التدقيق الداخلي					
.9	يستعين مدير التدقيق الداخلي بأصحاب الكفاءة والخبرة المتخصصة في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارة والمؤهلات اللازمة للقيام بالمهمة.					
.10	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر الائتمانية وتقييمها					
.11	يقوم المدقق الداخلي بمراجعة إجراء التقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض وتخفيف مخاطر الائتمان.					
.12	يقدم التدقيق الداخلي تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الائتمانية إلى لجنة التدقيق					
.13	يقوم البنك بالتدريب المستمر لتطوير القدرات والمهارات البشرية خاصة في مجالات التدقيق والرقابة وإدارة المخاطر.					
	برامج التحسين وضبط الجودة					
.14	يقوم مدير التدقيق بمراجعة التقارير التي يعدها المدقق الداخلي عن نتائج عملية التدقيق عند نهاية كل عملية تدقيق					
.15	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة					
.16	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الداخلي المستمر إلى مجلس الإدارة.					
	إدارة نشاط التدقيق وتقييم وتطوير إدارة المخاطر					
.17	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد خطة على أساس المخاطر–Audit Based Riskلتحديد أولويات التدقيق الداخلي.					
.18	يعمل التدقيق الداخلي على التأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة لتحديد مخاطر الائتمان موثقة					
.19	يقوم مدير التدقيق بالتأكد من أن موارد التدقيق مناسبة وكافية ومستغلة بفعالية					
.20	يقوم المدقق بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف الموضوعة والغايات					
.21	تعمل دائرة التدقيق الداخلي مع الجهة المسؤولة عن المخاطر من أجل تحديد المخاطر الائتمانية					
.22	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة تقيم كافة أنواع المخاطر الائتمانية التي تواجه أنشطة البنك بصورة مستمرة ومنتظمة					
	طبيعة تخطيط عملية التدقيق					
.23	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد كما يقوم بتوثيق هذه الخطة.					
.24	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.					
.25	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط وإمكانية تحسينها.					
	توصيل النتائج					
.26	يقوم المدقق الداخلي بإيصال نتائج المهمة (عن طريق تقرير) يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات وخطط العمل.					
.27	تقرير المدقق الداخلي كامل وشامل لم يغفل عن شيء ضروري ويتضمن					

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
	المعلومات والملاحظات المهمة الملائمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات.					
28.	يشير المدقق في تقريره أنه قام بعمله وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.					

المحور الثاني: الأثر المترتب للالتزام بمعايير التدقيق على الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف

1.	زيادة إدراك المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك بأهمية المخاطر الائتمانية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة عليها.					
2.	المهنية العالية في تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من قبل الإدارة					
3.	ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية قابلة السداد					
4.	تقييم سليم لمدى تعرض البنك للمخاطر الائتمانية					
5.	زيادة الضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية					
6.	تخفيض المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة.					
7.	تخفيض نسبة المخاطر الائتمانية وحجم الديون المتعثرة					
8.	العناية الكافية على الرقابة على الائتمان المصرفي					
9.	تخفيض نسب الفوائد المعلقة					

مع جزيل الشكر والتقدير

ملحق رقم (3) حجم التسهيلات الائتمانية:

البنك	السنة	التسهيلات الائتمانية	الديون المتعثرة
بنك فلسطين	2016	2.213.463.765	44.353.263
	2017	2.554.216.880	67.658.458
	2018	2.782.226.225	41.418.834
	2019	2.983.385.227	45.895.080
البنك الوطني	2016	523.695.427	4.378.109
	2017	660.464.594	6.617.068
	2018	1.357.446.418	20.500.344
	2019	1.465.314.647	24.399.406
بنك القدس	2016	621.424.210	10.776.079
	2017	663.532.186	14.334.539
	2018	718.927.122	10.958.809
	2019	821.431.035	11.715.821
بنك الاستثمار الفلسطيني	2016	185.285.752	3.810.483
	2017	221.342.513	2.764.315
	2018	221.577.096	2.648.392
	2019	230.413.223	2.788.502
البنك الإسلامي الفلسطيني	2016	545.025.206	5.354.512
	2017	625.038.149	6.187.939
	2018	694.167.533	4.813.759
	2019	791.215.176	7.409.942
البنك الإسلامي العربي	2016	420.670.455	2.728.109
	2017	561.953.285	4.031.984
	2018	685.221.861	3.526.397
	2019	763.244.619	4.608.658

فهرس الجداول

جدول (1.2): السلسلة الزمنية للتسهيلات الائتمانية في البنوك من سنة 2016 الى سنة 2019 75

جدول (2.3): خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية..... 100

جدول (3.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال..... 100

جدول (4.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال من مع الدرجة الكلية لمحور الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق. 102

جدول (5.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات كل المجال مع الدرجة الكلية للمجال. 103

جدول (6.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة 104

جدول (7.3) طريقة التجزئة النصفية 105

جدول (8.3): فئات المتوسطات الحسابية لتحديد درجة الموافقة..... 106

جدول (1.4): تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 في البنوك الفلسطينية، مرتبة تنازلياً 109

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية، مرتبة تنازلياً 112

جدول (3.4): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء 114

جدول (4.4): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لإثبات صلاحية نموذج اختبار الفرضية الرئيسة 115

جدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية..... 115

جدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار دخول الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في معادلة التنبؤ بالحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية 117

جدول (7.4): يوضح نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية بالنسبة للبنوك خلال السنوات من (2016-2019) 119

جدول (8.4): نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لإثبات صلاحية النموذجين (الأول والثاني) لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية للبنوك 123

جدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر حجم التسهيلات الائتمانية قبل بعد صدور تعليمات سلطة النقد 2017/10 على حجم الديون المتعثرة في البنوك 124

جدول (10.4) نتائج اختبار (ت) (Independent-Sample t-test) للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. 126

جدول (11.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية 128

جدول (12.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الشهادات المهنية 129

جدول (13.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية 131

جدول (14.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10 على الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية تعزى إلى متغير الخبرة العملية 132

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين 148

ملحق رقم (2) الاستبانة 149

فهرس المحتويات

الإهداء .....
إقرار ..... أ
الشكر والتقدير .....ب
ملخص الدارسة باللغة العربية .....ت
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .....ث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة..... 2
2.1 مشكلة الدراسة 4
3.1 أسئلة الدراسة 5
4.1 أهداف الدراسة 6
5.1 أهمية الدراسة 6
6.1 فرضيات الدراسة..... 7
6.1 حدود الدراسة 9
7.1 متغيرات الدراسة 9
8.1 نماذج الدراسة:.....10
1.8.1. نموذج شركات التدقيق 10
2.8.1. نموذج المعلومات المالية للبنوك 10
9.1 مصطلحات الدراسة 11

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 12

1.2 الإطار النظري.....12
1.1.2. التدقيق الداخلي: 12
1.1.1.2. مقدمة:.....12
2.1.1.2. مفهوم التدقيق الداخلي: 13
3.1.1.2. تطور معايير التدقيق الداخلي:.....14
1.3.1.1.2. معايير الصفات:.....15
2.3.1.1.2. معايير الأداء: 16

3.3.1.1.2. معايير التنفيذ: 18
4.3.1.1.2 ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي: 18
2.1.2. التدقيق الداخلي في المصارف 18
1.2.1.2. أهداف التدقيق الداخلي في المصارف: 19
2.2.1.2. مهام التدقيق الداخلي: 20
3.2.1.2. إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف: 20
3.1.2. التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية 25
1.3.1.2. دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر: 26
2.3.1.2. العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر: 28
3.3.1.2. تدقيق عمليات إدارة المخاطر: 30
4.3.1.2. مراحل تدقيق إدارة المخاطر: 30
4.1.2. إدارة المخاطر: 32
1.4.1.2. إدارة المخاطر المصرفية: 32
2.4.1.2. مفهوم إدارة المخاطر: 33
3.4.1.2. دور إدارة المخاطر: 34
4.4.1.2. المخاطر التي تتعرض لها المصارف: 35
5.4.1.2. المهام والوظائف الرئيسة لإدارة المخاطر في المصارف: 40
6.4.1.2. أهداف إدارة المخاطر: 41
7.4.1.2. منهج عمل إدارة المخاطر: 41
5.1.2. المخاطر الائتمانية: 42
1.5.1.2. أهمية الائتمان: 42
2.5.1.2. السياسة الائتمانية كأداة من أدوات مخاطر الائتمان: 43
6.1.2. ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية وفقا لوفق تعليمات سلطة النقد2017/10 45
1.6.1.2. إجراءات التدقيق الداخلي: 52
2.6.1.2. دور مدير دائرة التدقيق الداخلي: 53
3.6.1.2. دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف: 54
4.6.1.2. الإسناد الخارجي لعمليات التدقيق الداخلي: 54
5.6.1.2. تصنيف التسهيلات الائتمانية: 55
6.6.1.2. طبيعة المخاطر الائتمانية ومسبباتها: 56
7.1.2. إدارة المخاطر وفق تعليمات سلطة النقد 2017/10: 57
1.7.1.2. علاقة التدقيق الداخلي مع سلطة النقد للمصرف: 59
2.7.1.2. أنواع المخاطر الائتمانية: 60
3.7.1.2. تحليل المخاطر الائتمانية: 62
4.7.1.2. نماذج ومعايير تقييم مخاطر الائتمان: 64
8.1.2. التحليل المالي وأثرة على المخاطر الائتمانية: 68

1.8.1.2. مخاطر التعثر المصرفي أسبابها وطرق الوقاية منها: 69
2.8.1.2. مخففات مخاطر الائتمان: 72
3.8.1.2. التسهيلات الائتمانية في البنوك: 73
2.2 الدراسات السابقة 76
1.2.2. الدراسات العربية: 76
2.2.2. الدراسات الأجنبية: 83
3.2.2. ملخص الدراسات السابقة: 89

الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة..... 97

1.3 مقدمة 97
2.3 منهج الدراسة 97
طرق جمع البيانات 98
3.3 مجتمع الدراسة 99
4.3 عينة الدراسة 99
5.3 صدق أداة الدراسة 100
6.3 ثبات أداة الدراسة 103
7.3 تصحيح المقياس 105
8.3 متغيرات الدراسة 106
9.3 الأساليب الإحصائية 108

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة 109

1.4 مقدمة 109
2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة 109
3.4 نتائج التحليل المالي 118

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات 134

1.5 مناقشة النتائج 134
2.5 التوصيات 140

المصادر والمراجع 141

المراجع العربية: 141
المراجع الأجنبية: 145
المواقع الإلكترونية: 146
الملاحق 147
فهرس الجداول 154
فهرس الملاحق 156
فهرس المحتويات 157